



الدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان؟

تقييم عمل الاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان



منظمة العفو
الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص

يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية .

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان

المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير

الدولية لحقوق الإنسان .

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد

السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من

أعضائها ومن التبرعات العامة.



صورة الغلاف: أورات مارش (مسيرة النساء)
سارت الآلاف من النساء في شوارع باكستان للاحتفال بيوم المرأة العالمي. التقطت هذه الصور في لاهور.
©Ema Anis for Amnesty International

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2019
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة
المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراف في المادة
أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:

www.amnesty.org

وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2019

الناشر: مكتب المنظمات الأوربية في منظمة العفو الدولية

Avenue de Cortenbergh / Kortenberglaan 71

Brussels, Belgium 1000



منظمة العفو
الدولية

رقم الوثيقة: IOR 60/0995/2019

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.eu

قائمة المحتويات

4	1. ملخص
4	1.1 بحث منظمة العفو الدولية
5	1.2 النتائج
6	1.3 التوصيات
8	2. خلفية
8	2.1 الاتحاد الأوروبي والمدافعون عن حقوق الإنسان
9	2.2 التحديات
11	3. تنفيذ المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية
11	3.1 الخلفية والتحديات الرئيسية التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان
15	3.2 تقييم عمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه
18	3.3 جهود الاتحاد الأوروبي لتنفيذ مبادئه التوجيهية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان
24	3.3 نتائج وتوصيات
26	4. نتائج
26	4.1 التحديات أمام عمل الاتحاد الأوروبي
31	4.2 التحديات في النقاشات الداخلية للاتحاد الأوروبي
33	5. توصيات
34	5.1 تحسين مستوى العمل الحالي للاتحاد الأوروبي
35	التواصل والوجود المرئي
36	5.2 المضيّ قُدماً إلى ما بعد السياسات والممارسات المكّسّة

1. ملخص

في شتى أنحاء العالم، ثمة أشخاص يرفعون أصواتهم ويعملون من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، وكثيراً ما تتعرض سلامتهم أو حريتهم أو حياتهم للخطر بسبب ذلك. وغالباً ما يوصف هؤلاء المدافعون عن حقوق الإنسان بأنهم "مجرمون" أو "عملاء أجنب" أو "إرهابيون" أو أنهم يشكلون تهديداً "للتنمية" أو "القيم التقليدية". ويتعرض العديد منهم لانتهاكات الحقوق نفسها التي يدافعون عنها ويواجهون المضايقة والترهيب والمحاكمة الجائرة والسجن. كما يتعرض بعضهم للتعذيب أو القتل أو الاختفاء القسري. وقد سنّت العديد من الدول قوانين مقيّدة لإسكات أصوات المدافعين عن حقوق الإنسان وقمعهم، والاعتداء على المجال المدني الذي يعملون فيه. وثمة دول أدارت ظهرها للالتزامات السابقة للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان؛ بل شكّكت في تعريف المدافع عن حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه ازدادت التحديات المتعلقة بقضايا محددة لحقوق الإنسان وتلك التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين بشأنها. وتشكل التهديدات الخاصة بوسائل التواصل الاجتماعي، وحملات التشهير والمراقبة، واقعاً يومياً للمدافعين عن حقوق الإنسان في سائر أنحاء العالم. وتتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى أولئك الذين يعملون من أجل حقوق مجتمع الميم، والسكان الأصليين، واللجئين والمهاجرين، لمخاطر كبرى ومتداخلة. في هذا العالم المتغير ندعو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أكثر فأكثر، إلى القيام بدور قيادي في مجال حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان. إذ أن الصفة العالمية للاتحاد الأوروبي، إلى جانب النطاق الواسع للسياسات والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، تعني أن الاتحاد يستطيع أن يمارس تأثيراً كبيراً من خلال علاقاته ببلدان ثالثة ودوره في المنتديات المتعددة الأطراف.

1.1 بحث منظمة العفو الدولية

يركز هذا التقرير على عمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه من أجل المدافعين عن حقوق الإنسان، بما يتوافق مع التزاماته المتعلقة بحقوق الإنسان، وعلى رأسها المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان. ويستند التقرير إلى بحث أجرته منظمة العفو الدولية يركز على تنفيذ المبادئ التوجيهية، في الفترة بين يناير/كانون الثاني وأبريل/نيسان 2019، في كل من بوروندي والصين وهندوراس وروسيا والمملكة العربية السعودية، وإلى شهادات ذات صدقية لأشخاص مدافعين عن حقوق الإنسان من هذه البلدان.

ويتناول هذا التقرير ما فعله الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، عملياً وسياسياً من أجل:

- حماية الأشخاص المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز عملهم؛
- مشاركة الحكومات وغيرها من المعنيين الرئيسيين في مجال بيئة عمل المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني؛
- تأكيد صحة بواعث القلق المتعلقة بحقوق الإنسان التي يثيرها المدافعون عن حقوق الإنسان من خلال الدعم السياسي الكامل لجهودهم الرامية إلى التصدي لهذه القضايا.

ويقدم التقرير خلفية بشأن الاتحاد الأوروبي والمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الالتزامات والتحديات الرئيسية فيما يتعلق بتنفيذ المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.

ويركز التقرير على عمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان في كل من بوروندي والصين وهندوراس وروسيا والمملكة العربية السعودية. وقد تم اختيار هذه البلدان بسبب تنوعها الجغرافي وعلاقتها المتنوعة مع الاتحاد الأوروبي، وفوق ذلك كله، بسبب التحديات الخطيرة التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان العاملون فيها. كما يعطي التقرير لمحة عامة عن إجراءات الاتحاد الأوروبي من خلال النظر إلى: دبلوماسية الأبواب المؤسدة؛ والعمل العام؛ مراقبة المحاكمات؛ والعمل مع المدافعين عن حقوق الإنسان؛ التمويل والتدريب وبناء القدرات؛ والمساعدة في عمليات نقل مكان الإقامة والحصول على التأشيرات والعمل مع المنظمات الإقليمية والدولية. ويُختتم كل فصل بتوصيات فُطرية محددة موجّهة إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

1.2 النتائج

وجدت منظمة العفو الدولية أن ثمة افتقاراً واضحاً إلى الاستراتيجية الشاملة والاتساق في جهود الاتحاد الأوروبي لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، وعدم كفاية الظهور المرئي لعمل الاتحاد الأوروبي وقنوات الدعم التي يقدمها، وغياب مقارنة العمل العام الهادفة والموجّهة لإحداث تغيير. ولا تشير النتائج التي يتوصل إليها هذا التقرير إلى فشل تام في الإيفاء بالتزامات حقوق الإنسان من جانب الاتحاد الأوروبي، وإنما إلى التنفيذ غير المتسق لسياسة الاتحاد بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.

وبالفعل، فقد ظهرت تباينات واضحة في عمل الاتحاد الأوروبي بين البلدان المختلفة التي تم تحليلها وداخل تلك البلدان، من قبيل توجيه رسائل قوية للجمهور العام دعماً للمدافعين عن حقوق الإنسان في الصين، مقابل الدعم المحدود أو الضعيف للمدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال. ويبدو أن عوامل من قبيل علاقات الاتحاد الأوروبي مع دولة ثالثة، والمستوى الذي تصدر عنه الرسائل العامة، والشخص المدافع عن حقوق الإنسان المنخرط في العمل، والمشاركة الشخصية للموظف في الاتحاد الأوروبي أو الدولة العضو، إنما تلعب جميعاً دوراً في تقرير كيفية العمل بموجب المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان. وإن مثل هذه التباينات غير المبررة نشي بعدم وجود استراتيجية شاملة وقدرة على التنبؤ في جهود الاتحاد الأوروبي لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، ويكتنفها خطر تصوّرها بأنها تعسفية في أحسن الأحوال، أو أنها ذات دوافع سياسية في أسوأها. إن حالات عدم الاتساق هذه يمكن أن تقوض صدقية وقوة سياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان على المستوى العالمي.

ويجد هذا التقرير أن عمل الاتحاد الأوروبي عبارة عن رد فعل بشكل أساسي، وغالباً ما يكون رداً على تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على المدافعين عن حقوق الإنسان، وليس على توقعها مسبقاً. كما أن مجالات العمل الرئيسية من قبيل مراقبة المحاكمات، أو المساعدة على نقل مكان الإقامة، أو حتى البيانات العامة، تفتقر إلى متابعة مرئية بشكل منتظم حالما يُتخذ الإجراء.

ويمكن القيام بمزيد من الإجراءات أيضاً لضمان وصول الأفعال والالتزامات العامة للاتحاد الأوروبي تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان إلى الجمهور المستهدف بطريقة استراتيجية وموجّهة نحو استخلاص النتائج. وبالمثل، يستحق الأمر مزيداً من التفكير النقدي والاستراتيجي بشأن ما إذا كان يتعين على الاتحاد الأوروبي نشر دبلوماسيته الهادئة على الملأ، وكيف يفعل ذلك، وكيف يمكن لمثل هذه الخطوة أن تعزز الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان. فعدم ظهور إجراءات معينة للاتحاد الأوروبي إلى العلن، يؤدي إلى المخاطرة بالحد من تأثيرها الإيجابي على المدافعين عن حقوق الإنسان، وإلى عدم وضوح نوع الدعم الذي يمكن أن يتوقعه المدافعون عن حقوق الإنسان من الاتحاد الأوروبي.

وفي اللحظة التي تتعرض فيها المدافعات عن حقوق الإنسان وكذلك المدافعين من أفراد مجتمع الميم ومن السكان الأصليين، بالإضافة إلى المدافعين الذين يعملون في مجال القضايا ذات الصلة بالأرض والمنطقة والبيئة، للخطر بشكل خاص، فإن المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان ينبغي أن تُضم إلى السياسات والمعايير الأخرى للاتحاد بصورة عاجلة.

ويحدد التقرير حوارات متكررة وتحديات مفترضة لإجراءات الاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق

الإنسان، وتشمل حوارات حول فوائد الدبلوماسية الخاصة مقابل الرسائل العامة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، وتأثير انعدام الوحدة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بسياسة الاتحاد حيال المدافعين عن حقوق الإنسان، ونطاق عمل الاتحاد الأوروبي في غياب الحوار الرسمي أو العلاقات المتوترة مع بلدان ثالثة محددة. بيد أن النتائج التي توصل إليها التقرير تشير إلى المقاربات الفكرية والمبتكرة التي ظهرت رداً على تلك التحديات. إن منهجة هذه المقاربات ومشاطرتها ونشرها في مختلف البلدان، وتنمية الممارسات الطيبة ستشكل عنصراً أساسياً في التغلب على الحوارات الداخلية، والتحديات الممنهجة في المجالات التي يظل فيها أداء الاتحاد الأوروبي أدنى من قدراته. وسيكون القيام بمزيد من العمل أمراً أساسياً لإدماج طيف من الإجراءات والأدوات المتوفرة لدى الاتحاد الأوروبي ضمن رؤية استراتيجية أوسع لكيفية دعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان على النحو الأفضل في الممارسة العملية.

1.3 التوصيات

إن الطريق الوحيد للمضي قدماً في مواجهة التحديات السريعة التطور التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان يتمثل في أن يعتمد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه منهجاً أكثر استراتيجية ومرئياً ومبتكراً وموجهاً نحو إحداث تأثير من أجل حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وتعزيز عملهم المهم للغاية. وفي ضوء النتائج التي توصل إليها هذا التقرير، فإن منظمة العفو الدولية تعتقد أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يطور استراتيجية رداً على التحديات المتزايدة بسرعة التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في العالم بأسره. ويمكن أن تتخذ هذه الاستراتيجية شكل استنتاجات المجلس بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، ويجب أن تكون موجهة نحو استخلاص النتائج، وأن تسعى إلى تعزيز إظهار إجراءات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء من أجل المدافعين عن حقوق الإنسان، وأن تهدف إلى تشجيع المقاربات المبتكرة رداً على القيود والتحديات المتزايدة باستمرار التي يواجهونها. ويتعين على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء المضي قدماً بهذه الاستراتيجية الشاملة، إلى جانب الاستراتيجيات المحلية للمدافعين عن حقوق الإنسان المصممة لملاءمة الظروف المحددة لكل بلد ثالث. وإذا أخذنا بالاعتبار الدعم السياسي على أعلى مستوى، فإن المنهج الثنائي الجوانب يمكن أن يربط الإجراءات الفردية للاتحاد الأوروبي بالعمل العالمي لدعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وسيقطع مسافة طويلة في طريق التصدي لبعض النواقص الرئيسية في سياسات الاتحاد الأوروبي.

وينتهي التقرير بمجموعتين من التوصيات التفصيلية الهادفة إلى تحقيق سياسة فاعلة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان بروح المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي.

وتشمل التوصيات الرئيسية:

على المستوى العالمي.

- إصدار استنتاجات سنوية لمجلس الشؤون الخارجية بشأن عمل الاتحاد الأوروبي المتعلق بتعزيز وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في سياسته الخارجية؛
- ضمان أن ينظر مجلس الشؤون الخارجية بشكل منهجي في أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان؛ وأن يتصدى بشكل فاعل لحالة عدم وحدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حيال حقوق الإنسان.

على مستوى البلدان الثالثة

- تطوير استراتيجيات على المستوى القطري لعمل الاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، بحيث تكون موجهة نحو النتائج؛
- إجراء تقييم منتظم لتأثير عمل الاتحاد الأوروبي الداعم للمدافعين عن حقوق الإنسان بناءً على مقاييس محددة بوضوح؛
- مواءمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي في البلدان الثالثة بأكمله مع عمل الاتحاد لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز عملهم.

فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية المثيرة للقلق

- تعزيز جهود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بشأن مراقبة المحاكمات؛
- منهجة ردود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على القوانين التي تقيد عمل المدافعين عن حقوق الإنسان بدون مبرر؛
- تعزيز التفكير الاستراتيجي والسياسات الملموسة بغيّة الرد عندما يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان

أعمالاً انتقامية بسبب عملهم مع الاتحاد الأوروبي.

فيما يتعلق بالاتصالات والظهور المرئي

- تطوير استراتيجية اتصالات عامة عالمية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان؛
 - تحسين إمكانية ظهور ووصول التزامات الاتحاد الأوروبي وقنوات الدعم إلى المدافعين عن حقوق الإنسان؛
 - استخدام وسائل التواصل الاجتماعي المستهدفة لتعزيز الوجود المرئي للمدافعين عن حقوق الإنسان، وعمل الاتحاد الأوروبي من أجلهم.
- وفيما يتعلق بالوصول إلى ما بعد السياسات والممارسات المكرّسة، فإن التوصيات الرئيسية لمنظمة العفو الدولية تشمل:

على المستوى العالمي

- مجابهة الشد العكسي الحالي لإضعاف الأطر الدولية لحقوق الإنسان؛
- إعادة التأكيد على الدعم العلني للمدافعين عن حقوق الإنسان في سياسات الاتحاد الأوروبي وفي البيانات المشتركة للاتحاد الأوروبي مع البلدان الثالثة.

على المستوى العالمي ومستوى البلدان الثالثة

- زيادة التشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان في البلدان الثالثة وعلى مستوى سياسي أعلى في أوروبا والمنتديات المتعددة الأطراف؛
- البحث عن قنوات عمل حقيقية للاتحاد الأوروبي، حتى عندما تكون القنوات الرسمية للحوار مغلقة.

على مستوى الدول الثالثة

- توسيع نطاق الممارسات الجيدة للوصول إلى المدافعين عن حقوق الإنسان في المناطق، باستخدام القنصليات أو الزيارات إلى مشاريع التنمية كنقاط دخول؛
- استكشاف طرق بديلة لتعزيز حقوق الإنسان وعمل المدافعين عن حقوق الإنسان في البلدان الثالثة، بما في ذلك من خلال الفعاليات الثقافية والمسيرات ووسائل التواصل الاجتماعي والجوائز.

فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية المثيرة للقلق

- تطوير استراتيجية ملموسة لتحقيق تأثير الاتحاد الأوروبي بالنسبة للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين لديهم بواعث قلق متقاطعة ويواجهون تحديات ومخاطر محددة نتيجة لذلك؛
- تعزيز استجابة الاتحاد الأوروبي للمدافعين عن حقوق الإنسان في أزمات ونزاعات حقوق الإنسان؛
- تطوير استراتيجيات ملموسة لحماية ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان في المنفى؛
- زيادة قدرة الاتحاد الأوروبي على مواجهة حملات التشهير ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، والتصدي للرقابة الرقمية المستهدفة.

بهذا التقرير تهدف منظمة العفو الدولية إلى تقديم تحليل بناءً وطرق عملية للدفاع عن حقوق الإنسان في هذه اللحظة المهمة التي تنطوي على تحديات. وعلاوة على ذلك، فإنها تهدف إلى إبراز الممارسات الجيدة والابتكارات بهدف تعزيز الحوار واختيار مقاربة أكثر طموحاً وموحّدة واستراتيجية للمدافعين عن حقوق الإنسان من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

2. خلفية

2.1 الاتحاد الأوروبي والمدافعون عن حقوق الإنسان

إنّ لدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه طيفاً واسعاً من الالتزامات والصكوك¹ المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان، التي توجّه سياستها الخارجية وعملها لتعزيز وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في البلدان الثالثة (أي غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي).
وعلاوةً على ذلك، فإنه بموجب معاهدة لشبونة² لعام 2019 يلتزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بوضع حقوق الإنسان في صدارة سياستها الخارجية، وذلك بالاصطلاح "بالعمل على المسرح الدولي ... استرشاداً بالمبادئ التي ألهمت إنشاءه [الاتحاد الأوروبي] وتطويره وتوسيعه، والتي يسعى إلى تعزيزها في العالم الأوسع... وهي شمولية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزؤ."
وقد التزم الاتحاد الأوروبي بضمان حماية وتعزيز عمل المدافعين عن حقوق الإنسان باعتباره يمثل حجر الزاوية في سياسة الاتحاد الخاصة بحقوق الإنسان. إن المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان³ تُعتبر المعيار الرئيسي لأنها تقوم بـ:

"... توفير اقتراحات عملية من أجل تعزيز عمل الاتحاد الأوروبي على صعيد هذه المسألة [دعم المدافعين عن حقوق الإنسان] ... وفي الاتصالات مع البلدان الأخرى على كافة المستويات وكذلك في منديات حقوق الإنسان المتعددة الأطراف من أجل مساندة ودعم جهود الاتحاد الأوروبي الجارية من أجل تعزيز وتشجيع احترام الحق في الدفاع عن حقوق الإنسان.

وتتطرق الخطوط التوجيهية أيضاً إلى تدخلات الاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر، وتقتصر وسائل عملية لمساندة ومساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان"



ويؤكد الإطار الاستراتيجي بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية (2012)⁴ من جديد على الالتزامات المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية، حيث يلتزم الاتحاد الأوروبي "بتكثيف دعمه السياسي والمالي للمدافعين عن حقوق الإنسان، وزيادة جهوده ضد جميع أشكال الانتقام، ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان بموجب الاتفاقية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وجعل عمليات التمويل أكثر مرونة وأيسر

¹ لمزيد من التفاصيل حول التزامات وسياسات وصكوك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، انظر الملحق II.

² معاهدة لشبونة المعدلة لمعاهدة الاتحاد الأوروبي ومعاهدة تأسيس المجموعة الأوروبية، 13 ديسمبر/كانون الأول 2007، على الرابط:

<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/en/TXT/?uri=CELEX%3A12007L%2FTXT>

³ ضمان الحماية - المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان (الخطوط التوجيهية للاتحاد الأوروبي حول ضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان)

⁴ مجلس الاتحاد الأوروبي، الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي وخطة العمل بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية، 25 يونيو/حزيران 2012، انظر الرابط: https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/131181.pdf.

وصولاً".

وبالمثل، فإن الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الخارجية والأمنية لعام 2016، تبين طموحات الاتحاد الأوروبي كفاعل عالمي في عالم يتغير على نحو ديناميكي. وتقرُّ الاستراتيجية بضرورة "زيادة وصول الاتحاد الأوروبي للمدافعين عن حقوق الإنسان، ورفع صوته ضد تضيق المجال أمام المجتمع المدني، بما في ذلك من خلال انتهاكات حرية الكلام وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها".⁵ وتتوفر هذا النطاق الواسع من الالتزامات والصكوك والسياسات لديه، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه باتت مهياً للعمل من أجل المدافعين عن حقوق الإنسان. ومع ذلك فإن التحديات لا تزال مرهونة بتحقيق التزاماتها المنصوص عليها في الممارسة العملية.

2.2 التحديات

لقد شهدت السنوات الأخيرة تشكيكاً واسع النطاق في معايير حقوق الإنسان القائمة - بما في ذلك تعريف المدافع عن حقوق الإنسان⁶ - من قبل بلدان كالصين وروسيا،⁷ وحتى داخل الاتحاد الأوروبي نفسه. وأخذت تظهر مبادرات جديدة من قبيل "تعاون رابح - رابح" أو "حقوق إنسان بخصائص صينية"، إلى جانب النقاش القديم حول حقوق الإنسان كمفهوم "غربي". وتشكل هذه المبادرات تحدياً لعالمية حقوق الإنسان، وعدم قابليتها للتجزؤ، بالإضافة إلى وضع الاتحاد الأوروبي نفسه كفاعل "غربي".⁸ وفي الوقت نفسه أصبحت التحديات المتعلقة بقضايا محددة لحقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان العاملين بشأنها أكثر حدة. إن المدافعات عن حقوق الإنسان والمدافعين من أفراد مجتمع الميم وومن السكان الأصليين، بالإضافة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون بشأن القضايا المتصلة بالأرض والمناطق والبيئة،⁹ أو حقوق المهاجرين واللاجئين،¹⁰ أو الأعمال التجارية وحقوق الإنسان يواجهون جميعاً مخاطر متداخلة وشديدة.¹¹ وإن العمل من أجل هؤلاء يواجه تحدياً أكبر في الممارسة العملية، ولاسيما عندما تندرج حالتهم تحت صكوك مختلفة متقاطعة للاتحاد الأوروبي (من قبيل المبادئ التوجيهية بشأن حقوق مجتمع الميم والمدافعين عن حقوق الإنسان)، أو بين المصالح المتضاربة لدول الاتحاد الأوروبي.

⁵ خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، رؤية مشتركة، عمل مشترك: الاستراتيجية الشاملة للسياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، يونيو/حزيران 2016، انظر الرابط: http://eeas.europa.eu/archives/docs/top_stories/pdf/eugs_review_web.pdf. وللإطلاع على مزيد من تحليل الاستراتيجية الشاملة من منظور حقوق الإنسان، بما في ذلك أهميته للمدافعين عن حقوق الإنسان، انظر أيضاً، منظمة العفو الدولية، "ضمان حقوق الإنسان العالمية من خلال الاستراتيجية الشاملة الجديدة للاتحاد الأوروبي" (أخبار) 27 يوليو/تموز 2016، على الرابط: <https://www.amnesty.eu/news/securing-universal-human-rights-through-the-new-eu-global-strategy/>؛ والاشارة الاستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوروبي يجب أن تحتفظ بحقوق الإنسان في صلبها" (أخبار 15 فبراير/شباط 2016) انظر الرابط: <https://www.amnesty.eu/news/eu-global-strategy-must-keep-human-rights-at-its-centre/>.
⁶ منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، "الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 72: اللجنة الثالثة تعتمد قراراً حول المدافعين عن حقوق الإنسان بالإجماع"، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، انظر الرابط: <https://www.ishr.ch/news/unqa-72-third-committee-adopts-resolution-human-rights-defenders-consensus>
⁷ إنكستون الإخبارية (Inkstone News)، وليام ني، "مع ذهاب الولايات المتحدة، يجب أن يراقب الاتحاد الأوروبي أوضاع حقوق الإنسان في الصين"، 22 يونيو/حزيران 2018، انظر الرابط: <https://www.inkstonenews.com/politics/william-nee-us-pulls-out-unhrc-other-nations-must-be-guard-against-china-article/2152008>
⁸ منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، "الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة 72: اللجنة الثالثة تعتمد قراراً مهماً حول المدافعين عن حقوق الإنسان في مواجهة معارضة من الصين وروسيا"، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، انظر الرابط: <https://www.ishr.ch/news/general-assembly-adopts-important-resolution-human-rights-defenders-face-opposition-china-and>
⁹ انظر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الإقرار بإسهام المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية في التمتع بحقوق الإنسان وحماية البيئة والتنمية المستدامة، 20 مارس/أذار 2019، انظر الرابط: <https://undocs.org/ar/A/HRC/40/L.22/Rev.1>؛ انظر أيضاً، 1 سبتمبر/أيلول 2016، على الرابط: <https://www.amnesty.org/download/Documents/AMR0145622016ENGLISH.PDF>؛ ووصفة للتجريم: المدافعون عن البيئة والمناطق والأرض في بيرو وبراغواي (رقم الوثيقة: AMR 01/8158/2018)، 26 أبريل/نيسان 2018، انظر الرابط: <https://www.amnesty.org/download/Documents/AMR0181582018ENGLISH.PDF>
¹⁰ انظر الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن الحقوق الإنسانية للأشخاص المتنقلين، 16 يناير/كانون الثاني 2018، انظر الرابط: <https://undocs.org/ar/A/HRC/37/51>
¹¹ غلوبال ويتنيس، بأي ثمن؟ الأعمال التجارية غير المسؤولة وقتل المدافعين عن الأرض والبيئة في عام 2017، 24 يوليو/تموز 2018، انظر الرابط: <https://www.globalwitness.org/en/campaigns/environmental-activists-at-what-cost/>

وأخيراً، نورد فيما يلي بعض التطورات القليلة من التطورات الأخرى التي تشكل تحدياً للاتحاد الأوروبي لدعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان:

- تزايد القوانين المقيدة التي تستهدف المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني¹²، ومن بينها أربعة أو خمسة بلدان المشمولة بالمسح في هذا التقرير؛
- مدافعون عن حقوق الإنسان في حالات النزاع الحاد والمزمن أو ظروف الأزمة؛
- مجتمعات المدافعين عن حقوق الإنسان المنفيين و/أو البلدان التي بقي فيها عدد قليل من المدافعين عن حقوق الإنسان على الأرض، أو لم يبق فيها أحد منهم (مثل بوروندي والمملكة العربية السعودية)؛
- تتطلب تهديدات وسائل التواصل الاجتماعي أو حملات التشهير أو الرقابة الرقمية على المدافعين عن حقوق الإنسان، تحديثات مستمرة لعمل الاتحاد الأوروبي رداً على تنامي التهديدات بشكل مستمر؛
- الحالات التي تنقطع فيها علاقات الاتحاد الأوروبي ببلد ثالث، أو تفتقر إلى القنوات الرسمية المنتظمة لتبادل قضايا حقوق الإنسان أو تفقدها؛
- المدافعون عن حقوق الإنسان أو غيرهم من الأفراد المعرضين للخطر، الذين يحملون جنسية مزدوجة في الاتحاد الأوروبي و/أو يتعرضون لضغوط/الإعادة/القسرية من بلد ثالث ما إلى آخر (كالصين مثلاً)¹³؛
- المدافعون عن حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي نفسه، أو المدافعون عن حقوق الإنسان في بلدان

ثالثة، ممن يتعرضون للرقابة أو التهديد أو الخطر داخل الاتحاد الأوروبي.¹⁴ وإلى جانب هذه التحديات، فإن لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نفسها مواقف متباينة على نحو متزايد بشأن حقوق الإنسان في الدول الثالثة. وقد تجلّى عدم وحدة الموقف في الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان بشدة في عدم الاتفاق على موقف مشترك للاتحاد الأوروبي بشأن الصين في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يونيو/حزيران 2017.¹⁵ وتأتي مسألة وحدة موقف الاتحاد الأوروبي على خلفية الاتجاهات القديمة نحو توجيه أصبع الاتهام في مناقشات حقوق الإنسان داخل الاتحاد - إذ ربما يضع الاتحاد الأوروبي اللوم على الدول الأعضاء بسبب منع اتخاذ إجراء، بينما قد "تختبئ الدول الأعضاء خلف" إجراءات الاتحاد.

وفي عالم متغير تتعرض فيه حقوق الإنسان للاعتداء، وتفكك الدول ارتباطها بالأطر الدولية لحقوق الإنسان على نحو متزايد، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مدعوة إلى القيام بدور قيادي بشأن حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان.

انطلاقاً من الإقرار بالوضع الحرج للمدافعين عن حقوق الإنسان في العالم بأسره، وبيئة حقوق الإنسان الأكثر تحدياً من أي وقت مضى، يحدونا الأمل في أن يسهم هذا التقرير في التحليل والطرق العملية للمضي قدماً في هذه الفترة الحرجة والمليئة بالتحديات من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان. وبهذه الروح البناءة، يبين التقرير التحديات والثغرات والأسئلة المفتوحة، بالإضافة إلى إبراز الممارسات الجيدة والابتكارات بهدف تعزيز الحوار، وتبني منهج أكثر طموحاً ووحدة واستراتيجية للمدافعين عن حقوق الإنسان في العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي.

¹² منظمة العفو الدولية، القوانين الرامية لتكميم الأفواه.
¹³ منظمة العفو الدولية، "الصين: الحكومة تدعي أن غوي مينهاي غيبي" (أخبار، 6 فبراير/شباط 2018). انظر الرابط: <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/02/china-government-claims-on-gui-minhai-ludicrous-re-education-camp-claims/>؛ نابلند: لاجنون صينيون عرضة لخطر الإعادة القسرية (رقم الوثيقة: ASA39/9180/2018)، 28 سبتمبر/أيلول 2018، على الرابط <https://www.amnesty.org/download/Documents/ASA3991802018ENGLISH.pdf>
¹⁴ انظر مثلاً، "منظمة العفو الدولية تدين التهديدات المستمرة بقتل موظف في منظمة فلسطينية لحقوق الإنسان في هولندا" (أخبار، 10 أغسطس/آب 2016) على الرابط: <https://www.amnesty.nl/actueel/amnesty-condemns-constant-death-threats-against-employee-of-palestinian-human-rights-organisation-in-the-netherlands>
¹⁵ رويترز، "اليونان تحول دون إصدار بيان للاتحاد الأوروبي بشأن أوضاع حقوق الإنسان في الصين في الأمم المتحدة"، 18 يونيو/حزيران 2017، انظر الرابط: <https://www.reuters.com/article/us-eu-un-rights/greece-blocks-eu-statement-on-china-human-rights-at-u-n-idUSKBN1990FP>

3. تنفيذ المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي

بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان في

المملكة العربية السعودية

إن الحملة القمعية القاسية ضد المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية، ولا سيما منذ 2011، وبشكل أكثر حدة منذ مايو/أيار 2018، لم تتوافق مع استراتيجية واضحة وحازمة للاتحاد الأوروبي لضمان دعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وبدلاً من ذلك، فقد اتسمت سياسات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بكونها مقيّدة وتفتقر إلى روح الإبداع للتغلب على العراقيل المرتبطة بدعم المدافعين عن حقوق الإنسان في بيئة مقيّدة أصلاً بشكل حاد. وفي الوقت الذي تم تبني بعض الممارسات الإيجابية في السنوات الأربع الماضية، فإنها غالباً ما عجزت عن تحسين أوضاع الأفراد المدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك بسبب الامتناع عن تبني المسألة وعدم المتابعة من جانب الاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء فيه. ونظراً للأهمية الاقتصادية والجيوا-استراتيجية للمملكة العربية السعودية بالنسبة لأوروبا، فإن المحافظة على علاقة وثيقة مع السعودية غالباً ما يُعطى الأولوية على بواعث قلق حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي. وهذا يُبرز عدم الاتساق الصارخ في سياسة الاتحاد الأوروبي، الذي يخاطر بتقويض صدقية السياسة العالمية للاتحاد في مجال حقوق الإنسان على نحو خطير. وعلى الرغم من محدوديتها، فإن ثمة أمثلة أظهرت أنه عندما يتم تبني منهج منسق، وعندما يُستخدم عدد متنوع من الأدوات المتوفرة لدى الاتحاد الأوروبي لدعم حالات فردية، فإن الاتحاد والدول الأعضاء يستطيعون إحداث تأثير.

3.1 الخلفية والتحديات الرئيسية التي يواجهها المدافعون

عن حقوق الإنسان

في التسعينيات من القرن المنصرم بدأت المملكة العربية السعودية باتخاذ خطوات بطيئة وتدرجية نحو الإصلاح، بينما أصبح فاعلون في المجتمع المدني أعلى صوتاً، شيئاً فشيئاً، في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان في البلاد.¹⁶ وقد اتضح ذلك في قرار المملكة المتعلق باعتماد نظام أساسي للحكم في 1992، ونظام الإجراءات الجزائية، الأول من نوعه في البلاد في 2001، والتصديق على معاهدات دولية لحقوق الإنسان، من بينها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في سبتمبر/أيلول 2000.¹⁷

¹⁶ المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح، مرصد الحريات المدنية: المملكة العربية السعودية، تحديث في 7 يناير/كانون الثاني 2019، انظر الرابط: <http://www.icnl.org/research/monitor/saudiarabia.html>.

¹⁷ الصفة الكاملة للتصديق على المعاهدات الدولية متاح على موقع المفوض السامي لحقوق الإنسان: <https://indicators.ohchr.org/>.

وقد استعدت تلك الخطوات مستوى متقدماً من الرقابة الدولية، التي أدت، إلى جانب انتشار الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في السعودية، إلى فتح فضاءات أمام المشاركة المدنية تدريجياً،¹⁸ وتمكين الفاعلين المحليين، من رجال الدين غير المنظمين إلى المدافعين عن حقوق الإنسان.¹⁹ وتتمتع السعودية اليوم بأعلى مستويات الدخول إلى الانترنت في منطقة الشرق الأوسط، حيث يُعتبر ما يربو على 91% من السكان مستخدمين نشطاء للإنترنت، وهناك أكثر من 25 مليون حساب على وسائل التواصل الاجتماعي.²⁰ وقد أثبتت هذه المنصات أهميتها في تسهيل نشر المعلومات والمناقشات والحوارات العامة. ووسط هذا الانفتاح المتواضع لفضاء المجتمع المدني، تم تشكيل عدد من منظمات حقوق الإنسان المستقلة التي سعت إلى مراقبة وتوثيق الانتهاكات المستمرة، فضلاً عن العمل مع الحكومة لتعزيز إصلاحات حقوق الإنسان. كما حاول بعض أولئك الفاعلين تسجيل منظماتهم غير الحكومية، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل. وفي 2004، منحت السلطات ترخيصاً للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، فكانت بذلك أول منظمة من هذا النوع تحصل على صفة قانونية، على الرغم من أنها اعتمدت بشكل كبير على التمويل الحكومي، وعملت ضمن نطاق مقيد. وفي الوقت نفسه اضطرت منظمات مستقلة لحقوق الإنسان، من قبيل جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، - التي شُكلت في 2009 - للعمل بدون ترخيص أو صفة قانونية. وفي 2005، أسست المملكة العربية السعودية هيئة وطنية لحقوق الإنسان، وأعلن ممثلون حكوميون عن تعهدات طموحة بالإصلاح عقب الاستعراض الدوري الشامل لعام 2009.²¹

بيد أن ذلك التحول في السياسة الذي لم يُدْم طويلاً قُلب رأساً على عقب في عام 2011، عندما بدأت السلطات، رداً على الانتفاضات العربية، حملة قمعية بلا هوادة للحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. وأعدت السعودية التأكيد على الحظر القديم المفروض على جميع أشكال التجمعات والمظاهرات السلمية. كما بدأت باستهداف النشطاء والإصلاحيين المستقلين الأبرز في البلاد في محاولة لإسكات كافة أشكال الانتقاد والتدقيق في حقوق الإنسان.²² وكانت جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية أول منظمة يتم استهدافها وإخضاعها دون غيرها للمعاملة الأشد قسوة. وكان من بين مؤسسي جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية نشطاء قدامى وشخصيات عامة، ممن شكّل مفهومهم الإسلامي المميز لحقوق الإنسان تحدياً عميقاً لشرعية تفسيرات السلطات لحقوق الإنسان في الإسلام. وفي 2013، أمرت السلطات بحل جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية.²³ وفي العام نفسه، أغلقت السلطات قسراً جميع المنظمات غير الحكومية المستقلة لحقوق الإنسان، وأمرت بإغلاق مواقعها الإلكترونية، وأي وجود لها على شبكة الإنترنت.²⁴

في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، تم إقرار نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، الذي وُقِرَ إطاراً تشريعياً لتأسيس منظمات المجتمع المدني وإدارتها والإشراف عليها، لكنه قيد الأغراض المسموح بها لإنشاء جمعيات، واستثنى حقوق الإنسان من مثل تلك الأغراض. كما أن أحكام القانون المختلفة منحت وزارة الشؤون الاجتماعية سلطات تقديرية، تشمل صلاحية منع إعطاء تراخيص إلى منظمات جديدة، وحلّها إذا اعتُبرت "أنها تضرُّ بالوحدة الوطنية".²⁵ وبعد مرور ثلاث سنوات على سن القانون، لم يُسمح لأي نشطاء بتسجيل منظمة خاصة بحقوق الإنسان.

ومنذ 2014، عمدت السلطات إلى توسيع نطاق القمع باللجوء إلى قانون مكافحة الإرهاب بشكل ممنهج لمحاكمة المدافعين عن حقوق الإنسان، وإعادة محاكمة آخرين ممن حُكم عليهم أصلاً بالسجن لمدد طويلة بموجب قوانين أخرى، وأمضوا مدد أحكامهم في بعض الحالات. أما قانون مكافحة الإرهاب لعام 2017 وقانون عام 2014 الذي حلَّ محله، فإنه يتضمن تعريفاً غامضاً "للإرهاب" يجرم الممارسة السلمية للحق

¹⁸ تشاتام هاوس، المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية: قوة الجمعيات وتحدياتها، مارس/آذار 2015، على الرابط:

https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/field/field_document/20150331SaudiCivil.pdf.

¹⁹ رائد عبد العزيز الحرقان، المملكة العربية السعودية: الحقوق المدنية والفاعلون المحليون، مجلس سياسات الشرق الأوسط، المجلد XIX، الربيع، العدد 1، بدون تاريخ، على الرابط:

<https://www.mepc.org/saudi-arabia-civil-rights-and-local-actors>

²⁰ غلوبال ميديا إنسايت، "إحصاءات وسائل التواصل الاجتماعي في السعودية لعام 2018"، 28 مارس/آذار 2018، على الرابط:

<https://www.globalmediainsight.com/blog/saudi-arabia-social-media-statistics/>.

²¹ منظمة العفو الدولية، جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم): كيف تُسكت المملكة أصوات ناشطي حقوق الإنسان فيها (رقم الوثيقة: MDE 23/025/2014)، 10 أكتوبر/تشرين الأول 2014، على الرابط:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/MDE23/025/2014/ar/>.

²² منظمة العفو الدولية، المملكة العربية السعودية: القمع باسم الأمن (رقم الوثيقة: MDE 23/016/2011)، 1 ديسمبر/كانون الأول 2011، على الرابط:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/MDE23/016/2011/ar/>.

²³ منظمة العفو الدولية، المملكة العربية السعودية: جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم): كيف تُسكت المملكة أصوات ناشطي حقوق الإنسان فيها.

²⁴ منظمة العفو الدولية، المملكة العربية السعودية: هل هذا ما يمكن أن نتوقعه من دولة عضو في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (رقم الوثيقة: MDE 23/1054/2015)، 24 فبراير/شباط 2015، على الرابط:

<https://www.amnesty.org/en/documents/mde23/1054/2015/en/>.

²⁵ المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح، مرصد الحريات المدنية: المملكة العربية السعودية.

في حرية التعبير.²⁶

كما لجأت السلطات إلى نظام مكافحة جرائم المعلوماتية لمعاقبة المدافعين عن حقوق الإنسان، وخاصة المادة 6. وينص هذا القانون على أن "إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي" يعتبر جريمة يعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات وغرامة. وقد استخدمت المحاكم هذه المادة في أحكامها بصورة متكررة عند إدانة منتقدي الحكومة والمدافعين عن حقوق الإنسان، والحكم عليهم بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها.²⁷

ونتيجة لذلك أرغم معظم المدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية على التزام الصمت أو سُجنوا أو فرّوا من البلاد. وأُضِعَّ العديد منهم لخطر السفر التعسفي، وتعرضوا للترهيب والمضايقة على أيدي قوات الأمن،²⁸ وخاصة من قبل المديرية العامة للمباحث في وزارة الداخلية، قبل محاكمتهم وإصدار أحكام قاسية بحقهم.²⁹

وحُكِّم على آخرين، إثر محاكمات جائرة بشكل صارخ، أمام المحكمة الجزائية المتخصصة، وهي محكمة خاصة بالأمن ومكافحة الإرهاب، تعمل بموجب ولاية قضائية فضفاضة للغاية، وإجراءات مصاغة بعبارات غامضة.³⁰ وكثيراً ما أدرت المحكمة الجزائية المتخصصة محاكمات في جلسات تكون سرية بصورة تامة أو في معظمها، مع إقصاء عائلات المتهمين ووسائل الإعلام وغيرها من المراقبين عن المحكمة. وحوكم المدافعون عن حقوق الإنسان والمحتجون السلميون وحُكِّم عليهم، بدون السماح لهم بالاتصال بمحاميين، وأحياناً مع منع محاميهم من الوصول إلى المحكمة. وأصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة أحكاماً بالسجن على مدافعين عن حقوق الإنسان بسبب جرائم غامضة تجرّم الممارسة السلمية لحقوق الإنسان، من قبيل "الإخلال بالأمن ونشر الفوضى"، و"إثارة الرأي العام ضد السلطات"، و"نقض البيعة لولي الأمر"، وإنشاء منظمة غير مرخصة".

وقد ازداد القمع الممنهج لحقوق الإنسان حدةً منذ تعيين محمد بن سلمان ولياً للعهد في يونيو/حزيران 2017. وفي حين أن السلطات كانت في السابق تحتفظ في احتجاز المدافعات عن حقوق الإنسان لفترات طويلة،³¹ وتطهين هامشاً أوسع للمناورة، فإن اعتقال عدد من المدافعات عن حقوق الإنسان في مايو/أيار 2018 كان مؤشراً على حدوث تحوّل في هذه السياسة. ففي 13 مارس/آذار 2019، وتقت منظمة العفو الدولية أنه تم تقديم 11 ناشطة إلى المحاكمة أمام المحكمة الجزائية في الرياض. ووُجِّهت إلى عدد من المدافعات عن حقوق الإنسان تُهم بسبب عملهن في مجال حقوق الإنسان، وصِلاتهن بمنظمات دولية، ووسائل إعلام أجنبية، ونشطاء آخرين.³² وقد أُتهم بعضهن بالدعوة إلى تعزيز حقوق المرأة، وإنهاء نظام

²⁶ منظمة العفو الدولية، المملكة العربية السعودية، السعودية: يُعد قانون مكافحة الإرهاب أحدث أذاه توطّف في سحق التعبير السلمي عن الرأي" (أخبار، 3 فبراير/شباط 2014)، انظر الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2014/02/saudi-arabia-new-terrorism-law-one-more-tool-crush-peaceful-protest/>.

²⁷ انظر مثلاً، حالات عبد العزيز الشيبلي وعلاء برنجي وعيسى الحامد: منظمة العفو الدولية، المملكة العربية السعودية: معلومات إضافية: مدافع سعودي عن حقوق الإنسان قيد السجن: عبد العزيز الشيبلي (رقم الوثيقة: MDE 23/7161/2017)، 29 سبتمبر/أيلول 2017، على الرابط: <https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2371612017ARABIC.pdf>؛ المملكة العربية السعودية: خمس سنوات في السجن بسبب تقييدات على تويتر: علاء برنجي (رقم الوثيقة: MDE 23/3744/2016)، 31 مارس/آذار 2016، انظر الرابط: <https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2337442016ENGLISH.pdf>؛ المملكة العربية السعودية: الحكم على عيسى الحامد بالسجن 9 سنوات (رقم الوثيقة: MDE 23/4111/2016)، 2 يونيو/حزيران 2016، على الرابط: <https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2341112016ARABIC.pdf>.

²⁸ منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: القبض على ناشطتين أخرتين لحقوق الإنسان في حملة قمع متواصلة"، (أخبار، 1 أغسطس/آب 2018) على الرابط:

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/08/saudi-arabia-two-more-women-human-rights-activists-arrested-in-unrelenting-crackdown/>

²⁹ انظر مثلاً، منظمة العفو الدولية، المملكة العربية السعودية: معلومات إضافية - توفير الرعاية الطبية لوليد أبو الخير (رقم الوثيقة: MDE 23/4253/2016)، 14 يونيو/حزيران 2016، على الرابط: <https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2342532016ARABIC.pdf>؛ احتجاز ناشط سعودي عقب ترجمته: محمد العتيبي (رقم الوثيقة: MDE 23/6391/2017) على الرابط: <https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2363912017ARABIC.pdf>؛ مدافع سعودي عن حقوق الإنسان قيد السجن: عبد العزيز الشيبلي

³⁰ في سبتمبر/أيلول 2017 احتُجز عبد العزيز الشيبلي، وهو مدافع عن حقوق الإنسان وعضو مؤسس في جمعية لحقوق المدنية والسياسية في السعودية، وبدأ يقضي مدة حكمه البالغة ثماني سنوات، يتبعها ثماني سنوات أخرى من حظر السفر والمنع من الكتابة على وسائل التواصل الاجتماعي بتهمة "تحريض الرأي العام ضد حكام البلاد وتوقيع بيانات نُشرت على الانترنت تدعو الناس إلى التظاهر"، وحوكم المدافعان عن حقوق الإنسان عصام كوشك وعيسى النخيفي أمام المحكمة الجزائية المتخصصة بتهمة تتعلق بأنشطتهما على الانترنت. انظر التقرير السنوي لمنظمة العفو الدولية 2018/2017 حول المملكة العربية السعودية، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/countries/middle-east-and-north-africa/saudi-arabia/report-saudi-arabia/>

³¹ في الوقت الذي كانت بعض المدافعات عن حقوق الإنسان المحتجزات منذ مايو/أيار 2018 قد اعتُقلن في السابق، فإنهن لم يُحتجزن لمدة تزيد على ثلاثة أشهر. فقد كانت أطول مدة احتُجزت فيها لجنين الهدلول قبل عام 2018 هي 73 يوماً في عام 2015. منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية تعتقل ناشطة حقوقية تحدد الخطر المفروض على قيادة النساء للسيارات" (أخبار، 5 يونيو/حزيران 2017)، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/06/saudi-arabia-detains-rights-activist-who-defied-womens-driving-ban/>

³² منظمة العفو الدولية، المملكة العربية السعودية: معلومات إضافية - ناشطات يواجهن المحاكمة (رقم الوثيقة: MDE 23/0057/2019)، 18 مارس/آذار 2019، على الرابط: <https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2300572019ARABIC.pdf>

ولاية الرجل. وفي الفترة بين مارس/آذار وأبريل/نيسان 2019، أُطلق سراح ثماني نساء مؤقتاً، ومن بينهن عزيزة اليوسف وإيمان النفجان.³³

وبحلول أبريل/نيسان 2019، ظل عدد من المدافعات عن حقوق الإنسان المستهدفات في الحجز، ومن بينهن لجين الهذلول، بينما ظلت مدافعات أخريات عن حقوق الإنسان، ممن كن قد اعتُقلن تعسفاً منذ يوليو/تموز 2018، قيد الاحتجاز بدون تهمة أو محاكمة. وكان من بينهن المدافعتان البارزتان عن حقوق الإنسان سمر بدوي ونسيمة السادة اللتان اتُسمتا بالجرأة في الحملة المناهضة لحظر قيادة المرأة للسيارة ونظام ولاية الرجل.³⁴ وفي أبريل/نيسان 2019، أطلقت السلطات موجة جديدة من الاعتقالات، استهدفت ما لا يقل عن 14 شخصاً، بينهم صحفيون وكتاب وأكاديميون وأفراد عائلات المدافعات عن حقوق الإنسان.³⁵

وبالإضافة إلى حظر السفر ووسائل التواصل الاجتماعي، فإن المدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية واجهوا حملات تشهير علنية، كانت السلطات السعودية، ووسائل الإعلام الموالية للحكومة، رأس حربتها. فعلى سبيل المثال، عقب اعتقال المدافعات عن حقوق الإنسان، في مايو/أيار 2018 بوقت قصير، وصفت بيانات رسمية في وسائل إعلام تابعة للدولة بأن أولئك المدافعين "خونة" واتهمتهم بالتواصل مع جهات خارجية بهدف النيل من أمن واستقرار السعودية وسلمها الاجتماعي، والمساس باللحمة الوطنية.³⁶ وتُنشر هاشتاغ على تويتر وصفهم بأنهم "عملاء للسفارات".

لقد أحدث مقتل جمال خاشقجي في القنصلية السعودية بتركيا في أكتوبر/تشرين الأول 2018 صدمة في مجتمع المدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية، حيث قضى على فكرة أن باستطاعتهم العثور على ملاذ آمن في الخارج.³⁷ وقبل ذلك بعدة أشهر كان قد تم تسليم المدافعة عن حقوق الإنسان لجين الهذلول إلى السعودية من الإمارات العربية المتحدة، ولا تزال قيد الاحتجاز.³⁸

ويتحدث المدافعون عن حقوق الإنسان عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في الحجز؛ وهكذا كان حال ما لا يقل عن 10 مدافعين عن حقوق الإنسان ممن قبض عليهم في مايو/أيار 2018، ومن بينهم لجين الهذلول.³⁹ وفي يناير/كانون الثاني 2019، نقلت منظمة العفو الدولية أنباء عن اعتقال هؤلاء النساء بمعزل عن العالم الخارجي عقب القبض عليهن، وعن مزاعم التعذيب والمعاملة السيئة، بما في ذلك إساءة المعاملة الجنسية التي تعرضن لها، وعلاوة على ذلك فقد استمرت المحاكم في السعودية في إصدار أحكام بتوقيع عقوبات جسدية تتناقض مع الحظر المطلق للتعذيب والمعاملة السيئة. فإلى جانب قضية المدون رائف بدوي، الذي حُكم عليه بالجد 1000 جلدة في عام 2015، فقد حُكم على المدافعين عن حقوق الإنسان مخلف بن دحام الشمري وعمر السعيد بالجلد 200 و300 جلدة في عامي 2014⁴⁰ و2013⁴¹ على التوالي.⁴²

وكمؤشر آخر على عدم تسامح السلطات مع المعارضة بلا هوادة، فقد ظل المدعون العامون في السعودية

³³ منظمة العفو الدولية، المملكة العربية السعودية: الإفراج المؤقت عن ثلاث نساء ناشطات خطوة إيجابية، لكن يجب إسقاط التهم الزائفة" (أخبار، 28 مارس/آذار 2019)، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/03/saudi-arabia-provisional-release-of-three-women-activists-a-positive-step-but-bogus-charges-must-be-dropped>

³⁴ منظمة العفو الدولية، "عام العار" للمملكة العربية السعودية: حملة قمع المنتقدين والنشطاء الحقوقيين مستمرة" (أخبار، 14 مايو/أيار 2019)، على الرابط:

<https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/05/saudi-arabias-year-of-shame-crackdown-on-critics-and-rights-activists-continues/>. منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: موجة جديدة من الاعتقالات وحظر السفر أحدث اعتداء على حرية التعبير" (أخبار، 5 أبريل/نيسان 2019) على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/04/saudi-arabia-new-wave-of-arrests-and-travel-bans-latest-assault-on-freedom-of-expression/>.

³⁶ منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: حملة تشهير مروعة تحاول تشويه سمعة لجين الهذلول وغيرها من المدافعين عن حقوق المرأة" (أخبار، 19 مايو/أيار 2018)، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/05/saudi-arabia-chilling-smear-campaign-tries-to-discredit-loujain-al-hathloul-and-other-detained-womens-rights-defenders/>

³⁷ منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية/تركيا: إذا صحت الأنباء المتداولة عن اغتيال جمال خاشقجي في القنصلية فهي سابقة خطيرة للغاية" (أخبار، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2018، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/10/disappearance-of-jamal-khashoggi-extremely-worrying-in-light-of-continuing-repression-in-saudi/>

³⁸ ذي نيويورك تايمز، "أرادت أن تقود سيارة، ولذلك قام حاكم السعودية بسجنها وتعذيبها"، 26 يناير/كانون الثاني 2019، انظر الرابط: <https://www.nytimes.com/2019/01/26/opinion/sunday/loujain-al-hathloul-saudi.html>

³⁹ منظمة العفو الدولية، المملكة العربية السعودية: ثمة حاجة ملحة لدخول مراقبين مستقلين للتحقيق وسط تزايد شهادات عن تعذيب النشطاء" (أخبار، 25 يناير/كانون الثاني 2019)، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/01/saudi-arabia-access-for-independent-monitors-urgently-needed-amid-more-reports-of-torture-of-activists/>

⁴⁰ جامعة كولومبيا، حالة مخلف الشمري، نوفمبر/تشرين الثاني 2014، على الرابط: <https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/cases/the-case-of-mikhilif-al-shammari/>

⁴¹ منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: أحدث إدانة لسجين رأي في حملة تطهير تُشن ضد المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان بموجب قانون مكافحة الإرهاب" (أخبار، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2015)، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2015/10/saudi-arabia-prisoner-of-conscience-latest-to-be-convicted-in-counter-terror-purge-of-human-rights-ngo/>

⁴² منظمة العفو الدولية، فرع المملكة المتحدة، "عشر طرق تنتهك بها المملكة العربية السعودية حقوق الإنسان"، 12 يناير/كانون الثاني 2018، على الرابط: <https://www.amnesty.org.uk/saudi-arabia-human-rights-raif-badawi-king-salman>

منذ عام 2016 يطلبون توقيع عقوبة الإعدام على المعارضين السياسيين⁴³ والمحتجين⁴⁴ وحتى المعارضين السلميين. ففي الفترة بين أغسطس/آب 2018 ويناير/شباط 2019، طلب المدعي العام في السعودية توقيع حكم الإعدام على ما لا يقل عن ثمانية أشخاص حوكموا بسبب أنشطتهم السلمية، ومن بينهم رجل الدين البارز سلمان العودة والناشطة الشيعية إسراء الغمغام، ولكن ورد أنه نتيجة للتدقيق الدولي، لم يعد يُطلب توقيع عقوبة الإعدام على إسراء الغمغام. ومع ذلك فإنها لا تزال تواجه حكماً بالسجن لمدة طويلة، بينما لا تزال المتهمات الأربع معها عرضة لخطر عقوبة الإعدام بسبب ممارستهن السلمية لحقهن في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها.⁴⁵ وعلاوة على ذلك، ففي أبريل/نيسان 2019، نقّدت السلطات عمليات إعدام جماعية بحق 37 رجلاً، أغلبيتهم من الشيعة، ممن كانوا قد أُدينوا إثر محاكمات مزيفة شكّلت انتهاكاً للمعايير الدولية للمحاكمات العادلة. وحُكم على ما لا يقل عن 15 رجلاً، بينهم جانح حدث، بالإعدام على الرغم من المزاعم التي ذكرت أن اعترافاتهم انتزعت تحت وطأة التعذيب.⁴⁶

كما أن القرصنة العابرة للحدود لهواتف النشطاء السعوديين بواسطة تكنولوجيا المراقبة التي تُباع إلى الحكومات من قبل شركات من قبيل مجموعة إن أس أو NSO⁴⁷ شكّلت مؤشراً آخر على تزايد استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان في الشتات.⁴⁸ ففي أغسطس/آب 2018، استُهدف هاتف موظف في منظمة العفو الدولية باستخدام برنامج "بيغاسوس" - Pegasus، وهو أداة قرصنة متطورة تسمح بفرض شكل من أشكال الرقابة.⁴⁹ وقد تلقى الموظف رسالة على واتساب تضمّنّت معلومات حول احتجاج مزعوم أمام السفارة السعودية في واشنطن دي سي، مرفقة برابط إلى موقع الكتروني كان لينزل برنامج "بيغاسوس" على الجهاز.

لقد نجح هذا المستوى غير المسبوق من القمع في إسكات المدافعين عن حقوق الإنسان الموجودين داخل السعودية، وخلق مناخاً من الخوف في أوساط مجتمع حقوق الإنسان الصغير أصلاً والجمهور العام داخل البلاد. وكما قال أحد المدافعين عن حقوق الإنسان في المنفى لمنظمة العفو الدولية:

"إن المسألة أكبر من مسألة المدافعين عن حقوق الإنسان. إذ أن كل فرد في المجتمع يواجه القمع حالياً، حتى أن أولئك الذين دعموا الحكومة في السابق باتوا يتعرضون للاعتداء".

3.2 تقييم عمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه

إن علاقة الاتحاد الأوروبي بالمملكة العربية السعودية ظلت حتى الآونة الأخيرة على المستوى الإقليمي في إطار الحوار السياسي مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عُمان، قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). وتهدف اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي لعام 1998 إلى تعزيز الاستقرار في هذه المنطقة المهمة استراتيجياً، وتسهيل العلاقات السياسية والاقتصادية بين مجموعتي الدول.⁵⁰ ويعقد الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي اجتماعاً وزارياً سنوياً. وفي 2016، التزم الوزراء بتوسيع نطاق العلاقات من خلال زيادة الاتصالات بين الشعوب

⁴³ منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: أحكام الإعدام الجماعية في محاكمة التجسس" تمثل اذراء للعدالة" (أخبار، 6 ديسمبر/كانون الأول 2016)، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2016/12/saudi-arabia-mass-death-sentences-in-spy-trial-a-travesty-of-justice/>

⁴⁴ منظمة العفو الدولية، "أربعة عشر شخصاً مهددون بالإعدام الوشيك يقطع الرأس مع استمرار السعودية في تنفيذ إعدامات دموية" (أخبار، 24 يوليو/تموز 2017)، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/07/fourteen-men-at-imminent-risk-of-beheading-as-saudi-arabia-continues-bloody-execution-spre/>

⁴⁵ منظمة العفو الدولية، "يجب على السلطات إلغاء الدعوى المطالبة بإعدام المحتجين السلميين" (أخبار، 1 فبراير/شباط 2019)، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/02/saudi-arabia-authorities-must-drop-calls-to-execute-peaceful-protesters/>

⁴⁶ منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: إعدام 37 شخصاً في موجة من عمليات إعدام صادمة" (أخبار، 23 أبريل/نيسان 2019)، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/04/saudi-arabia-37-put-to-death-in-shocking-execution-spre/>

⁴⁷ فوربس، "التجسس على المعارضين السعوديين بقرصنة هواتفهم الخليوية "أي فون" ببرمجيات خبيثة قبل مقتل خاشقجي"، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، انظر الرابط: <https://www.forbes.com/sites/thomasbrewster/2018/11/21/exclusive-saudi-dissidents-hit-with-stealth-iphone-spyware-before-khashoggi-murder/#65857e2c2e8b>

⁴⁸ منظمة العفو الدولية، "إسرائيل: منظمة العفو الدولية تشارك في إجراءات قانونية لوقف مراقبة برامج مجموعة "إن إس أو" لشبكة الانترنت" (أخبار، 13 مايو/أيار 2019)، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/05/israel-amnesty-legal-action-stop-nso-group-web-of-surveillance/>

⁴⁹ منظمة العفو الدولية، "استهداف موظفي منظمة العفو الدولية ببرامج تجسس إلكترونية صارة" (أخبار، 1 أغسطس/آب 2018)، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/08/staff-targeted-with-malicious-spyware/>

⁵⁰ المفوضية الأوروبية، اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، 1988، على الرابط: http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2008/september/tradoc_140300.pdf

والمزيد من التعاون، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان.⁵¹ وعلى الرغم من وجود علاقات اقتصادية وتجارية قديمة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية، فإن الاتحاد الأوروبي يفتقر حالياً إلى وجود معاهدة أو اتفاقية ثنائية تجعل علاقاته مع المملكة رسمية. وبالفعل، ظلت علاقات السعودية بالاتحاد الأوروبي محدودة مقارنةً بعلاقتها مع الدول الأعضاء في الاتحاد منفردة، من قبيل فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة.

بيد أن المملكة العربية السعودية طوّرت علاقات أوثق مع الاتحاد الأوروبي منذ بداية عام 2018. ففي هذا العام افتتحت السعودية ممثلية لها في بروكسل مخصصة للاتحاد الأوروبي فقط، كما افتتحت وزارة الخارجية في الرياض قسماً خاصاً بالاتحاد الأوروبي مخصصاً لتطوير العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والسعودية.⁵² وكجزء من تلك الجهود، عقد وزير الخارجية السعودي عادل الجبير عدة اجتماعات مع مسؤولين في الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي أثناء زيارته إلى بروكسل في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2018.⁵³

وفي الوقت الذي يعقد فيه الاتحاد الأوروبي والسعودية حواراً سياسياً على مستويات مختلفة، فقد سعى الطرفان مؤخراً إلى مأسسة حوار سياسي أكثر تنظيمياً في المجالات ذات الاهتمام المشترك.⁵⁴ وكان وفد الاتحاد الأوروبي في الرياض قد اقترح في السابق مأسسة حوار حول حقوق الإنسان مع البحرين والإمارات العربية المتحدة.⁵⁵ غير أنه لا يوجد حوار خاص بحقوق الإنسان حتى الآن، والطريق الرئيسي الذي يثير من خلاله الاتحاد الأوروبي بواعث قلقه المتعلقة بحقوق الإنسان هو مراسلاته المتبادلة مع هيئة حقوق الإنسان السعودية الحكومية. وفي عام 2017 أكد الاتحاد الأوروبي علناً أنه أثار قضايا القاصرين المحكومين بالإعدام والمدافعين عن حقوق الإنسان في حواراته معها.⁵⁶

إن العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والسعودية ومجلس التعاون الخليجي تُعتبر علاقات مهمة. إذ أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول مع السعودية في السلع،⁵⁷ بينما تحتل السعودية المرتبة الخامسة عشرة كشريك تجاري للاتحاد الأوروبي. وتعتبر ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة من بين الدول العشر الأولى المصدرة للسعودية.⁵⁸ وحتى 2008، كان الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي يجريان مفاوضات حول عقد اتفاقية تجارة حرة.

في هذه العلاقات التجارية تكتسي صادرات الأسلحة الأوروبية إلى السعودية أهمية خاصة. فوفقاً للتقرير السنوي العشرين للاتحاد الأوروبي بشأن صادرات الأسلحة، أصدرت الدول الأعضاء في الاتحاد ما لا يقل عن 588 رخصة للمعدات العسكرية بقيمة تزيد على 17.3 مليار يورو إلى السعودية في 2017.⁵⁹ أما الدول الأوروبية الرئيسية المصدرة للأسلحة التقليدية إلى السعودية فهي المملكة المتحدة،⁶⁰ فرنسا⁶¹

⁵¹ الاجتماع الوزاري المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي الخامس والعشرون، 2016، البيان الرئاسي، 18 يوليو/تموز 2016، على الرابط:

<https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2016/07/18/fac-gcc/>

⁵² خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، اجتمعت الممثلة العليا/ناتية الرئيس موغريني مع وزير الخارجية السعودية عادل الجبير، 15 يناير/كانون الثاني 2018، على الرابط: <https://eeas.europa.eu/delegations/saudi-arabia/38264/high-representativevice-president-federica-mogherini-met-saudi-foreign-minister-adel-al-jubeir-en>

⁵³ مجلة البرلمان، "وزير الخارجية السعودية في البرلمان الأوروبي للدفاع عن دور بلاده في حرب اليمن"، 22 فبراير/شباط 2018، على الرابط: <https://www.theparliamentmagazine.eu/articles/news/saudi-foreign-minister-eu-parliament-defend-countrys-role-yemen-war> خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، اجتمعت الممثلة العليا/ناتية الرئيس موغريني مع وزير الخارجية السعودي عادل الجبير.

⁵⁴ برفيد نيوز، "الغى الاتحاد الأوروبي خطأً تتعلق بإصدار بيان يدعم كندا في معركتها الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية، 13 أغسطس/آب 2018، على الرابط:

<https://www.buzzfeednews.com/article/albertonardelli/saudi-arabia-canada-eu>

⁵⁵ التقرير السنوي للاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم، 2017، تحديثات فطرية - المملكة العربية السعودية، على الرابط: https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/compiled_country_updates_annual_report_on_human_rights_and_democracy_2017_clean_0.pdf

⁵⁶ المصدر نفسه.

⁵⁷ "سعودي غازيت"، ديفيد مكأليستر، العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمملكة العربية السعودية والظروف الإقليمية"، 15 يوليو/تموز 2018، على الرابط: <http://saudigazette.com.sa/article/538968/Opinion/OP-ED/EU-KSA-relations-and-the-regional-context>

⁵⁸ بوليتيكو، "الصلوات الأوروبية السعودية"، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2018، على الرابط: <https://www.politico.eu/article/europe-saudi-arabia-connections-arms-sales-angela-merkel-jamal-khashoggi/>

⁵⁹ موقع EUR-LEX، التقرير السنوي العشرين وفقاً للمادة (28) من الموقف المشترك للمجلس رقم 2008/944/CFSP، يحدد القواعد المشتركة التي تنظم مراقبة صادرات التقنيات العسكرية والمعدات، 14 ديسمبر/كانون الأول 2018، على الرابط: <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=OJ:C:2018:453:FULL&from=EN>

⁶⁰ في الفترة بين عامي 2015 و2018 زوّدت المملكة المتحدة أسطول القوات الجوية الملكية السعودية بحوالي نصف الطائرات المقاتلة الجاهزة للاستخدام، كما زوّدتها بأنظمة إعادة تزويدها بالوقود، وبصواريخ جو-أرض بقيمة ما يربو على 2.94 مليار دولار. انظر معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، وجدول مؤشرات الواردات/الصادرات، انظر الرابط: <http://armstrade.sipri.org/armstrade/page/values.php>

⁶¹ في الفترة بين عامي 2015 و2018، زوّدت فرنسا المملكة العربية السعودية بأسلحة تُقدر قيمتها بنحو 549 مليون دولار، تشمل صواريخ أرض-جو وصواريخ مضادة للمدركات ومدفعية وأنظمة رادار. انظر معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، جداول مؤشرات الواردات والصادرات.

وإسبانيا⁶² وإيطاليا⁶³ وفي الفترة من 2013 إلى 2018، استوردت السعودية حوالي نصف صادرات الأسلحة البريطانية وثالث صادرات الأسلحة البلجيكية.⁶⁴

وعلى خلفية هذه المصالح الاقتصادية والجيواستراتيجية والمتعلقة بالطاقة، بالإضافة إلى جهود الاتحاد الأوروبي المستمرة لزيادة مأسسة علاقاتها مع السعودية، يبدو أن بواحث قلق حقوق الإنسان تتراجع إلى المقاعد الخلفية. وباستثناءات قليلة فقط، لم يردّ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان والحملة القمعية بشكل عام ضد المعارضة في البلاد إلى حد كبير. ويتمسّكه بسياسة الدبلوماسية الصامتة، امتنع الاتحاد الأوروبي بوجه عام عن الرد علناً على اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان ومحاكمتهم وإصدار أحكام بحقهم. ولم يعبّر بشكل فعال عن دعمه لهم واعترافه بعملهم. إن عدم رغبة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالدبلوماسية العلنية، على الرغم من انتهاكات الحقوق الإنسانية للمدافعين عن حقوق الإنسان، منَعها من استخدام هذه الأداة لتوفير الحماية من الاعتقال أو التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، أو استخدامها كرواية مضادة لحملة التشهير التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في السعودية. ونظراً للمخاطر التي تكتنف عمل المدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية، فإن عدم الدعم المفترض يمكن أن يكون مدمراً لعلاقة الاتحاد الأوروبي بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي المناسبات النادرة التي حدثت منذ 2014، عندما ابتعد الاتحاد الأوروبي عن سياسة الصمت، ظلّت بياناته ضعيفة في أغلب الأحيان، وتمثل القاسم المشترك الأدنى في النتائج⁶⁵، وتعكس الانقسامات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.⁶⁶ وكانت بيانات الاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية أكثر صراحة وعدداً إلى حد ما في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.⁶⁷ ومع أن ذلك أمر إيجابي، فإنه يشير إلى عدم الاتساق في مواقف الاتحاد الأوروبي على مختلف مستويات صنع القرار، وتشي بأن بواحث قلق حقوق الإنسان تُعتبر منفصلة عن الاعتبارات السياسية الأوسع للاتحاد الأوروبي.

وتمت إعاقة إجراءات أخرى للاتحاد الأوروبي لدعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ومن بينها مراقبة المحاكمات، بسبب الامتناع عن التنبؤ المسألة، وعدم وجود استراتيجية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. وبدلاً من البحث عن طرق مبتكرة للتغلب على العقبات، يبدو أن الاتحاد والدول الأعضاء تحصر نفسها في مجموعة محدودة من الأفعال، التي غالباً ما تُقلّص إمكانية إحداث تأثير.

غير أن رد فعل الاتحاد الأوروبي تجاه مقتل الصحفي جمال خاشقجي في أكتوبر/تشرين الأول 2018⁶⁸ ربما شكّل تحولاً طفيفاً في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه السعودية. ففي كلمتها أمام البرلمان الأوروبي، شدّدت الممثلة العليا/نائبية الرئيس على التزام الاتحاد الأوروبي بدعم نشاط حقوق الإنسان والمجتمع المدني، "بغض النظر عن المصالح الجيو-سياسية"، في الوقت الذي دعت إلى وحدة الاتحاد الأوروبي وإلى اتّباع منهج جماعي تجاه السعودية.⁶⁹ ومنذ ذلك الحين، اتخذ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بعض الخطوات المهمة فيما يتعلق بالمدافعات عن حقوق الإنسان المعتقلات منذ مايو/أيار 2018، ومنها

⁶² في الفترة بين عامي 2015 و2017 زوّدت إسبانيا المملكة العربية السعودية بأسلحة من بينها طائرة نقل، بقيمة 2.071 مليون جنيه استرليني. انظر منظمة العفو الدولية، "أربع سنوات منذ بدء الحرب في اليمن: خمس منظمات غير حكومية تقوم بتركيب "عداد العار" (أخبار، 25 مارس/آذار 2019 على الرابط:

<https://www.es.amnesty.org/en-que-estamos/noticias/noticia/articulo/cinco-ong-piden-al-gobierno-y-a-los-partidos-politicos-que-se-comprometan-a-suspender-la-venta-de-a-gardian>، وفي عام 2018 أرسلت إسبانيا إلى السعودية 400 قطعة من الذخائر الموجهة بدقة. انظر ذي غارديان، "إسبانيا تقوم بحركة دوران في مبيعات القنابل الموجهة بالليزر إلى السعودية"، 13 سبتمبر/أيلول 2018، على الرابط: <https://www.theguardian.com/world/2018/sep/13/spain-saudi-arabia-proceed-bomb-deal-yemen-concerns>.

⁶³ في الفترة بين عامي 2015 و2018 زوّدت إيطاليا السعودية بأسلحة، من بينها رادارات جوية، بقيمة 226 مليون دولار. انظر معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، جداول مؤشرات الواردات/الصادرات.

⁶⁴ بوليتيكو، "العلاقات الأوروبية السعودية".

⁶⁵ هذا يؤدي إلى نتائج ضعيفة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، إذا أخذنا بعين الاعتبار ضرورة موافقة جميع الدول الأعضاء على موقف موحد.

⁶⁶ انظر مثلاً: خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، "بيان الناطق الرسمي بشأن الحكم على المدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية محمد العتيبي وعبد الله العطاوي"، 27 يناير/كانون الثاني 2018، على الرابط: https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters/homepage/38830/statement-spokesperson-sentencing-human-rights-defenders-saudi-arabia_en.

⁶⁷ في الفترة بين يناير/كانون الثاني 2014 وأبريل/نيسان 2019 سجّلت منظمة العفو الدولية ما مجموعه خمسة بيانات رسمية للاتحاد الأوروبي تتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان وأو المجتمع المدني.

⁶⁸ مجلس أوروبا، "تقرير وملاحظات ختامية للرئيس دونالد تاسك إلى البرلمان الأوروبي بشأن اجتماعات المجلس في أكتوبر/تشرين الأول"، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2018، على الرابط: <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2018/10/24/report-by-president>.

الاتحاد الأوروبي حول التطورات الأخيرة بشأن حالة الصحفي السعودي جمال خاشقجي"، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2018، على الرابط:

<https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2018/10/20/declaration-by-the-high-representative-on-behalf-of-the-european-union-on-the-recent-developments-on-the-case-of-saudi-journalist-jamal-khashoggi/>

⁶⁹ خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، كلمة الممثلة العليا/نائبية الرئيس فيدرিকা موغريني حول مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2018، على الرابط:

https://eeas.europa.eu/delegations/saudi-arabia/52623/speech-hrvp-federica-mogherini-killing-saudi-journalist-jamal-khashoggi_en

السعي إلى مراقبة محاكماتهم، والإعراب عن قلقها علناً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. إن الإفراج المؤقت عن ثماني نساء، بينهن عزيزة اليوسف وإيمان النجفان، في الفترة بين مارس/آذار وأبريل/نيسان 2019 يبين أنه كان للعمل الموحد للاتحاد الأوروبي والانتقادات الدولية لأوضاع المدافعات عن حقوق الإنسان بعض التأثير. إلا أن موجة الاعتقالات والإعدامات التي وقعت في أبريل/نيسان 2019⁷⁰ تؤكد أن الانتقادات، كي تكون فعالة، يجب أن تكون مستمرة ومتسقة، وأن تتصدى لحملة القمع ضد المعارضة وعلى الجبهات الأخرى كذلك.

3.3 جهود الاتحاد الأوروبي لتنفيذ مبادئه التوجيهية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان

دبلوماسية الأبواب المؤصدة

إن جهود الاتحاد الأوروبي لإثارة بواغث القلق بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان خلف الأبواب المؤصدة هي لغرض محدد وأني بشكل رئيسي، وإنه لا تتوفر أدلة تُذكر من شأنها أن تدعم الادعاء بأن حوار الأبواب المؤصدة لوحده يشكل منهجاً بناءً أو فعالاً على نحو أكبر. وبالفعل لا تتوفر أمثلة على أن هذا المنهج لوحده أحدث تأثيراً إيجابياً على أوضاع مدافع عن حقوق الإنسان كفرد. بل على العكس، فإنه عندما تكون الدبلوماسية الخاصة متنسقة ورفيعة المستوى، وتستخدم بالترافق مع أدوات أخرى، بما فيها إصدار بيانات عامة من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، عندئذ فقط لوحظت تطورات إيجابية نادرة. كان ذلك صحيحاً في حالة رائف بدوي على سبيل المثال. وقد أُثيرت قضيةه على انفراد وعلناً في مناسبات عدة، منها ما كان من قبل الناطق الرسمي باسم الممثلة العليا/نائبة الرئيس،⁷¹ والسفير الهولندي لحقوق الإنسان ووزير خارجية هولندا،⁷² ورئيس وزراء فرنسا مانويل فالس والرئيس السابق فرانسوا هولاند.⁷³ وبالإضافة إلى ذلك، ورد أن عدداً من حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي استدعت سفراء المملكة العربية السعودية في عواصمها للتدخل دفاعاً عن المدوّين.⁷⁴ وفي حين أن هذه الصرخة لم تؤدّ إلى إطلاق سراح رائف بدوي، فإن كونه لم يعد يخضع للجلد، وفقاً لعدد الجلدات المنصوص عليه في الحكم الصادر بحقه، يعتبر بحد ذاته نتيجة ملموسة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن جميع الدبلوماسيين الذين تمت مقابلتهم اعتبروا أن دبلوماسية الصمت أو الأبواب المؤصدة تُعتبر الطريقة الأكثر فعالية لإثارة بواغث القلق بشأن حقوق الإنسان مع السلطات السعودية.

وفي غياب الحوار الرسمي بشأن حقوق الإنسان فإن السبيل الرئيسي أمام الاتحاد الأوروبي لإثارة بواغث قلقه بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان هو تبادل الزيارات المنتظمة لوفوده مع هيئة حقوق الإنسان السعودية.⁷⁵ بيد أن سلطة هذه الهيئة مقيدة، ومن الصعب تقييم مدى تأثير مثل هذه الاجتماعات على الحالات الفردية، أو على مجمل أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان.

وقد أُكِّد مسؤولون في الاتحاد الأوروبي أن وفود أو بعثات الاتحاد في الرياض تعقد اجتماعات رسمية وغير رسمية لمناقشة قضايا حقوق الإنسان. ففي 2015، مثلاً، أثار وفد الاتحاد الأوروبي قضية محامي حقوق

⁷⁰ منظمة العفو الدولية، "المملكة العربية السعودية: موجة جديدة من الاعتقالات وحظر السفر أحدث اعتداء على حرية التعبير"، و "المملكة العربية السعودية: إعدام 37 شخصاً في موجة من عمليات إعدام صادمة".

⁷¹ خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، بيان الناطق الرسمي بشأن الحكم الصادر بحق رائف بدوي، "8 يونيو/حزيران 2015، على الرابط: https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/3336/statement-spokesperson-verdict-against-activist-raif-badawi_en

⁷² وزارة الخارجية الهولندية، Kamerbrief over de situatie in Saoedi-Arabië, Tweede Kamer، غير محدد، ص 25، على الرابط: <https://www.rijksoverheid.nl/documenten/kamerstukken/2016/03/14/kamerbrief-over-de-situatie-in-saoedi-arabie>

⁷³ لو نوفيل أوبس، "المملكة العربية السعودية: ماذا حدث لعلي محمد النمر، المحكوم عليه بقطع الرأس؟"، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2015 على الرابط: <https://www.nouvelobs.com/monde/20151013.OBS7529/arabie-saoudite-qu-est-devenu-ali-mohammed-al-nimr-condamne-a-la-decapitation.html>

⁷⁴ أنظر مثلاً: وزارة الخارجية الفنلندية، "فنلندا تستدعي القائم بالأعمال السعودي المؤقت إلى وزارة الخارجية"، 20 يناير/كانون الثاني 2015، على الرابط:

https://um.fi/press-releases/-/asset_publisher/ued5t2wDmr1C/content/suomi-kutsui-saudi-arabian-va-asiainhoitajan-kuultavaks-ulkoministerioon

⁷⁵ التقرير السنوي للاتحاد الأوروبي حول حقوق الإنسان والديمقراطية في العام 2017، تحديثات قطرية - المملكة العربية السعودية.

الإنسان وليد أبو الخير بالتنسيق مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.⁷⁶ وأثناء زيارته إلى السعودية⁷⁷ في عام 2016 أكد سفير حقوق الإنسان الهولندي علناً أنه أثار بواعث قلقه بشأن رائف بدوي وأشرف فياض وأعضاء منظمة حقوق الإنسان المنحلة "جمعية الحقوق المدنية والسياسية".⁷⁸ وبالإضافة إلى حالات المدافعين عن حقوق الإنسان الفردية، أكد الاتحاد الأوروبي أيضاً أنه يثير مع السلطات السعودية بشكل مستمر مشكلة النطاق الفضفاض لقوانين مكافحة الإرهاب واستخدامها.⁷⁹

ورداً على التطورات المقلقة بشكل خاص، يقوم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بمبادرات دبلوماسية من وقت لآخر. ولكن على الرغم من أن المبادرات الدبلوماسية تعتبر آلية رسمية وذات أهمية دبلوماسية، فإنها تظل بطبيعتها نوعاً من رد الفعل. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذها يتطلب موافقة السلطات السعودية، ويمكن لوزارة الخارجية منعها وتأجيلها في كثير من الأحيان. وفي بعض الأوقات كان ذلك يعني أن المبادرات تأتي بعد مرور أشهر على اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان، كما كان عليه الحال في مبادرة الاتحاد الأوروبي رداً على قمع المدافعات عن حقوق الإنسان في مايو/أيار 2018.⁸⁰

وادعى دبلوماسيون أجريت معهم مقابلات أن مسؤولين أوروبيين يثيرون قضايا حقوق الإنسان مع محاورهم السعوديين على أعلى المستويات السياسية، إلى جانب المناقشات الأخرى. كان هذا هو الحال بالنسبة للممثلة العليا للشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي/ نائبة الرئيس خلال زيارة وزير خارجية السعودية عادل الجبير إلى بروكسل في مايو/أيار 2016.⁸¹ وبالمثل، فقد قيل إن وزيرة الخارجية الهولندية السابقة سيغريد كاغ أثارت قضية المعاملة المقلقة للمدافعين عن حقوق الإنسان خلال زيارتها للسعودية في فبراير/شباط 2018.⁸² بينما أكد الوزير الهولندي بيرت كويندرز أنه دعا إلى إطلاق سراح عصام كوشك، وغيره من المدافعين عن حقوق الإنسان، خلال زيارته في فبراير/شباط 2017.⁸³ ويُقال إن وزير الخارجية الهولندي الحالي ستيف بلوك، أثار بواعث قلقه بشأن اعتقال المدافعات عن حقوق الإنسان، على هامش اجتماع مجموعة العشرين في مايو/أيار 2018.⁸⁴

وعلى الرغم من البيانات العامة التي ترافق هذه الاجتماعات في بعض الأحيان، فإن الطريقة التي تُثار بها بواعث القلق بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان في هذه الزيارات غالباً ما تكون غير واضحة.⁸⁵ كما أن كون المدافعين عن حقوق الإنسان ذكروا في السابق أنه لم يتم التشاور معهم قبل عقد مثل تلك الاجتماعات، إنما يضيف إلى حالة انعدام الشفافية، ويثير أسئلة حول كيفية تصميم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لتدخلاتهم.

إن استخدام الدبلوماسية الخاصة كأداة وحيدة لإثارة الحالات الفردية مع السعودية لا يؤدي إلى خطر تقليص تأثير عمل الاتحاد الأوروبي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان فحسب؛ وإنما يخلق انطباعاً في أوساط المدافعين عن حقوق الإنسان بأن الاتحاد الأوروبي راضٍ برده على القمع. وكما قال أحد المدافعين السعوديين عن حقوق الإنسان لمنظمة العفو الدولية:

"إن الضغط المستمر، المباشر والواضح والعلني، أمر مهم للغاية. وعلى الرغم من صغر حجم التغيير، فإن عدم الاستمرار في ممارسة الضغط على السلطات بشأن قمع المدافعين عن حقوق الإنسان أمر خطير. وربما تصبح الحكومة السعودية متمكّنة من القمع على نحو أكبر".

⁷⁶ أسئلة برلمانية، رقم السؤال: E-002213/2015، "الجواب من قبل نائبة الرئيس موغريني نيابة عن المفوضة"، 10 مايو/أيار 2015، على الرابط: http://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-8-2015-002213-ASW_EN.html?redirect

⁷⁷ تويدي يكامير، 2016-2015، 32 735، nr. 152، على الرابط: <https://zoek.officielebekendmakingen.nl/kst-32735-152.pdf>.

⁷⁸ منظمة العفو الدولية، جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية: كيف تسكت المملكة أصوات ناشطي حقوق الإنسان فيها.

⁷⁹ البرلمان الأوروبي، "سؤال للإجابة عنه خطياً"، E-002172-15، إساءة استخدام قوانين مكافحة الإرهاب في السعودية، الجواب من قبل الممثلة العليا/نائبة الرئيس موغريني، 15 يونيو/حزيران 2015، على الرابط: http://www.europarl.europa.eu/doceo/document/E-8-2015-002172_EN.html

⁸⁰ فرنسا 24، "بعد المشكلة بين كندا والسعودية، يواجه الغرب مخاطرة المجاهرة بالكلام"، 14 سبتمبر/أيلول 2018، على الرابط: <https://www.france24.com/en/20180914-after-canada-saudi-row-west-confronts-risk-speaking> بيان دعم لكندا في معركتها الدبلوماسية مع السعودية.

⁸¹ خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، "ملاحظات الممثلة العليا/نائبة الرئيس فديريكا غريتي في المؤتمر الصحفي المشترك مع السيد عادل الجبير، وزير خارجية المملكة العربية السعودية"، 31 مايو/أيار 2018، على الرابط: <https://eeas.europa.eu/delegations/norway/5071/remarks-by-the-hrvp-federica-mogherini-at-the-joint-press-conference-with-mr-adel-al-jubeir-minister-of-foreign-affairs-of-the-kingdom-of-saudi-arabia-en>

⁸² نيوز إن، "Kaagbezoekt Midden-Oosten"، 18 فبراير/شباط 2018، على الرابط: <https://nieuws.nl/algemeen/20180218/kaag-bezoekt-midden-oosten/>

⁸³ تويدي يكامير، "Antwoord op vragen van het lid Sjoerdsma over de detentieënrepressie van mensenrechtenverdedigers in Saoedi-Arabië"، 16 يونيو/حزيران 2017، على الرابط: <https://www.tweedekamer.nl/kamerstukken/kamervragen/detail?id=2017Z07816&did=2017D17362>

⁸⁴ المصدر نفسه، 13 يونيو/حزيران 2018، على الرابط: <https://www.tweedekamer.nl/kamerstukken/kamervragen/detail?id=2018Z09513&did=2018D31971>

⁸⁵ ملاحظات الممثلة العليا/نائبة الرئيس فديريكا موغريني في المؤتمر الصحفي المشترك مع وزير خارجية المملكة العربية السعودية عادل الجبير.

العمل العلني

إن التزام الاتحاد الأوروبي بالدبلوماسية الصامتة تعني أن البيانات العامة المتعلقة بأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان و/أو منظمات المجتمع المدني في السعودية كانت قليلة ومتباعدة، ولا سيما فيما يتعلق بقمع المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد. ففي الفترة بين يناير/كانون الثاني 2014 وأبريل/نيسان 2019، أصدر الاتحاد الأوروبي ثمانية بيانات من هذا النوع: خمسة منها على مستوى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وثلاثة من قبل الناطق الرسمي باسم الممثل الأعلى/نائب الرئيس. وكان اثنان من البيانات الصادرة عن الناطق الرسمي يتعلقان برائف بدوي (2015)⁸⁶، وواحد يتعلق بالحكم الصادر على محمد العتيبي وعبد الله العطاوي (2018).⁸⁷ مقارنةً بالبلدان الأخرى التي تم تحليلها في هذا التقرير، كانت اللغة التي استخدمتها بيانات الاتحاد الأوروبي حول السعودية ضعيفة. ومن البيانات الثمانية التي صدرت في الفترة بين يناير/كانون الثاني 2014 وأبريل/نيسان 2019:

- أربعة منها ذكرت اسم شخص مدافع عن حقوق الإنسان يواجه المحاكمة و/أو الاعتقال بصراحة؛
 - ثلاثة منها تصدّت لاستخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بحق المدافعين عن حقوق الإنسان، اثنان منها تضمّنًا دعوة السلطات إلى تعليق توقيع مزيد من العقوبات الجسدية على رائف بدوي؛
 - بيان واحد أعرب عن القلق بشأن استخدام قوانين مكافحة الإرهاب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان؛
 - بيان واحد أكّد على أهمية احترام الحق في المحاكمة العادلة.
- وقد امتنعت بيانات الاتحاد الأوروبي عن الإعراب عن القلق بشأن التهم أو إجراءات المحاكمة أو الأحكام القاسية الصادرة بحق المدافعين عن حقوق الإنسان، وتجنّبت توجيه أية دعوات صريحة للسلطات، مع استثناءين فقط. وبالفعل لم يدعُ أي بيان رسمي للاتحاد الأوروبي منذ عام 2014 السلطات إلى إطلاق سراح أي مدافع عن حقوق الإنسان يواجه المحاكمة أو الاعتقال بسبب نشاطه غير العنيف، أو إلى إسقاط التهم عنه.

وعلى الرغم من كونه أحد أقوى الردود العلنية للاتحاد الأوروبي على حالة فردية في السعودية، فإن بيانات الناطق الرسمي باسم الممثل الأعلى/نائب الرئيس المتعلقة بجلد رائف بدوي على الملأ، ركّزت على طبيعة العقوبة، وليس على حقيقة أن الحكم نفسه كان بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير. ولعل من المثير للصدمة أن أيًا من البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه لم يدعُ صراحةً إلى إطلاق سراح رائف بدوي. وبالمثل، فإنه على الرغم من أن بيان الاتحاد الأوروبي بشأن الحكم على محمد العتيبي وعبد الله العطاوي اعترف بهما كمدافعين عن حقوق الإنسان، فقد ظل غامضاً، وأكد عدم رغبة الاتحاد الأوروبي في التصدي لعدم استقلالية القضاء السعودي. وفي الحقيقة أن البيان، بقوله إن الاتحاد الأوروبي "احترم بشكل تام" القضاء السعودي، يمكن أن ينظر إليه بأنه يضيء صدقية على الإجراءات القضائية المشبوهة بالعيوب التي أخضع لها أولئك المدافعون عن حقوق الإنسان. ومن الجدير بالملاحظة أن البيان المتعلق بمحمد العتيبي وعبد الله العطاوي جاء بعد صدور الحكم. وبذلك جرى الحد من التأثير الذي كان يمكن أن يُحدثه على وضعهما.

وفيما عدا البيانات الثلاثة التي أصدرها الناطق الرسمي باسم الممثل الأعلى/نائب الرئيس، لم تصدر أية بيانات داعمة للمدافعين عن حقوق الإنسان عن الممثل الأعلى/نائب الرئيس نفسه أو عن وفد الاتحاد الأوروبي في الرياض في الفترة بين يناير/كانون الثاني 2014 وأبريل/نيسان 2019. إن البيانات المحلية يُحتمل أن تكون الأداة الأكثر ملاءمة، المتوفرة للاتحاد الأوروبي للرد على حملات التشهير ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وكان يمكن أن تصدر للاحتفاء بعمل المدافعين، وتوفير روايات بديلة إيجابية. ومن بين بيانات الاتحاد الأوروبي الثمانية التي صدرت منذ عام 2014، كان هناك اثنان صدرتا عن مجلس حقوق الإنسان وشدّدًا على أهمية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان⁸⁸ لعملية الإصلاح في المملكة بشكل

⁸⁶ خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، "بيان الناطق الرسمي بشأن الحكم الصادر بحق رائف بدوي"، وبيان الناطق الرسمي بشأن تنفيذ عقوبة الجلد على الملأ بحق الناشط السعودي السيد رائف بدوي"، 9 يناير/كانون الثاني، على الرابط: https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/2510/spokesperson-statement-carrying-out-public-lashing-saudi-activist-mr-raef-badawi_en

⁸⁷ خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، "بيان الناطق الرسمي بشأن الحكم على مدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية"، 27 يناير/كانون الثاني 2018، على الرابط: https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/38830/statement-spokesperson-sentencing-human-rights-defenders-saudi-arabia_my

⁸⁸ خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، "بيان مجلس حقوق الإنسان - 39 - الاتحاد الأوروبي: البند 2"، 11 سبتمبر/أيلول 2018، على الرابط: https://eeas.europa.eu/delegations/saudi-arabia/50291/hrc-39-eu-statement-item-2-presentation-other-high-commissioner-sg-country-report-oral-update_en؛ وبيان مجلس حقوق الإنسان - 38 - الاتحاد الأوروبي: البند 2"، 19 يونيو/حزيران 2018، على الرابط:

خاص، بما فيها بيان "قدّم الشكر" إلى رائف بدوي.⁸⁹ بيد أن من المثير للعجب أن أيّاً من بيانات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بالمدافعين عن حقوق الإنسان أو المجتمع المدني، لم يُترجم إلى اللغة العربية. إن ذلك الأمر، إلى جانب عدم توفر بيانات محلية، يحد من تأثير مثل هذه البيانات ووصولها إلى قطاعات أوسع. وعلى مستوى وفد الاتحاد الأوروبي في جنيف، كانت بيانات الاتحاد الأوروبي التي تعرب عن القلق بشأن أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان أكثر صراحة وأكثر عدداً إلى حد ما من تلك التي صدرت في بروكسل. وفي الفترة بين يناير/كانون الثاني 2014 وأبريل/نيسان 2019، أصدر الاتحاد الأوروبي بيانين تحت البند 2 في مجلس حقوق الإنسان في يونيو/حزيران⁹⁰ وسبتمبر/أيلول⁹¹ 2018 حول اعتقالات المدافعات عن حقوق الإنسان، حدّد فيهما أولوية أوضاع نشطاء حقوق الإنسان في السعودية بالنسبة لعمله في محافل الأمم المتحدة في استنتاجات مجلس الشؤون الخارجية لعام 2017.⁹² وفي بيانه الصادر في سبتمبر/أيلول 2018، أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه بشأن اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان، وكر "أهمية دور المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني" في عملية الإصلاح التي تمر بها المملكة. كما أصدر الاتحاد الأوروبي بيانين تحت البند 4 تناولاً أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية، ومنها بيان صدر في مارس/آذار 2016،⁹³ أعرب عن القلق بشأن العقوبات القاسية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية، وآخر في مارس/آذار 2019 أعرب عن القلق بشأن الاعتقالات والمحاكمات ومزاعم تعذيب المدافعين عن حقوق الإنسان.⁹⁴

وفي أقوى تعبير عن الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية حتى الآن، اعتمدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإجماع بيان البند 2 بقيادة آيسلندا في مارس/آذار 2019.⁹⁵ وقد ذكر البيان أسماء عدد من الأفراد المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين أعربوا عن قلقهم لأنهم احتُجزوا "بسبب التعبير عن حرياتهم الأساسية"، بالإضافة إلى استخدام قانون مكافحة الإرهاب ضدهم. ومع أن البيان ليس بياناً للاتحاد الأوروبي بهذه الصفة، فهو البيان الوحيد الذي دعمته جميع الدول الأعضاء في الاتحاد، والذي يدعو صراحةً إلى إطلاق سراح المدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية، ويمثل إظهاراً مهماً للوحدة حول هذه القضية.

كما تصدّت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في الاستعراض الدوري الشامل للمملكة العربية السعودية.⁹⁶ وفي الوقت الذي يعتبر ذلك أمراً إيجابياً، فإن البيانات الأقوى والأكثر انتظاماً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تشير إلى عدم الاتساق في مواقف الاتحاد والدول الأعضاء على مختلف مستويات صنع القرار. وبالفعل، ففي غياب البيانات المشابهة على المستوى المحلي ومستوى المقر الرئيسي، فإن ذلك يمكن أن يخلق انقساماً زائفاً يشير إلى أنه يتم التصدي لبواعث القلق الخاصة بحقوق الإنسان بشكل رئيسي في جنيف، بينما يجري التصدي للاعتبارات السياسية الأوسع بشكل منفصل في بروكسل والرياض.

لقد كانت بيانات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الداعمة للمدافعين عن حقوق الإنسان نادرة على نحو متساو، مع أن مستوى الجهود العلنية كانت متنوعة بين الدول المختلفة. ففي 2014، مثلاً، أصدرت وزارة الخارجية الألمانية بياناً دافعت فيه عن محامي حقوق الإنسان وليد أبو الخير،⁹⁷ بينما أصدرت وزارات

https://eeas.europa.eu/delegations/un-geneva/46823/hrc-38-eu-statement-item-2-presentation-other-high-commissioner-sg-country-report-oral-update_en

⁸⁹ خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، "بيان مجلس حقوق الإنسان 31 -الاتحاد الأوروبي على أرفع مستوى"، 29 فبراير/شباط 2016، على الرابط: http://eeas.europa.eu/archives/delegations/un_geneva/documents/eu_statments/human_right/20160229_hls.pdf

⁹⁰ خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، "بيان مجلس حقوق الإنسان 38 -الاتحاد الأوروبي، البند 2 بشأن المدافعات عن حقوق الإنسان في السعودية/النساء الناشطات، في مجلس حقوق الإنسان"، 19 يونيو/حزيران 2018، على الرابط: https://eeas.europa.eu/delegations/un-geneva/46823/hrc-38-eu-statement-item-2-presentation-other-high-commissioner-sg-country-report-oral-update_en

⁹¹ خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، "بيان مجلس حقوق الإنسان 39 -الاتحاد الأوروبي، البند 2 - عرض قدمه مفوض سام آخر/ بيان قطري للأمين العام/ تحديث شفوي"، 11 سبتمبر/أيلول 2018، على الرابط: https://eeas.europa.eu/delegations/saudi-arabia/50291/hrc-39-eu-statement-item-2-presentation-other-high-commissioner-sg-country-report-oral-update_en

⁹² مجلس الاتحاد الأوروبي، استنتاجات المجلس بشأن أولويات الاتحاد الأوروبي في محافل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام 2017، 27 فبراير/شباط 2017، على الرابط: <http://data.consilium.europa.eu/doc/document/ST-5689-2017-INIT/en/pdf>

⁹³ خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، "15 مارس/آذار 2016، بيان مجلس حقوق الإنسان 3 -الاتحاد الأوروبي: البند 4"، على الرابط: http://eeas.europa.eu/archives/delegations/un_geneva/documents/eu_statments/human_right/20160315_hrc31_item4.pdf

⁹⁴ خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، "بيان مجلس حقوق الإنسان 40 -الاتحاد الأوروبي - أوضاع حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس"، 12 مارس/آذار 2019، على الرابط: https://eeas.europa.eu/delegations/un-geneva/59642/hrc-40-eu-statement-human-rights-situation-require-councils-attention_en

⁹⁵ الممثلة الدائمة لأيسلندا، "بيان تحت البند 2 من جدول الأعمال: حوار تفاعلي مع المفوض السامي في الدورة الأربعين لمجلس حقوق الإنسان"، 7 مارس/آذار 2019، على الرابط: <https://www.stjornarradid.is/lisalib/getfile.aspx?itemid=a2a334ec-40cc-11e9-9436-005056bc530c>

⁹⁶ شملت كلاً من بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، إسبانيا والسويد. انظر نتائج الاستعراض في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الاستعراض الدوري الشامل - المملكة العربية السعودية. انظر الرابط: <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/SAindex.aspx>

⁹⁷ وزارة الخارجية الفدرالية الألمانية، "تعليقات مفوض حقوق الإنسان بشأن إدانة محامي حقوق الإنسان السعودي"، 15 يوليو/تموز 2014، على الرابط: <https://www.auswaertiges-amt.de/en/newsroom/news/140715-mrhhb/263758>

الخارجية الهولندية⁹⁸ والفنلندية⁹⁹ والبريطانية¹⁰⁰ بيانات تتعلق بقضية رائف بدوي في 2015. وذات مرة قام السفير الهولندي لحقوق الإنسان بترجمة التقرير الخاص بزيارته إلى السعودية في 2014 ومشاطرته مع السلطات السعودية والمدافعين عن حقوق الإنسان السعوديين.¹⁰¹ وفي يونيو/حزيران 2017، قال السفير الهولندي في السعودية، في رده على تغريدة للفرع الهولندي لمنظمة العفو الدولية، إن اعتقال لجين الهدلول "خبر مُحزن"، وإنه يأمل في إطلاق سراحها عاجلاً.¹⁰²

ومع ذلك، فإنه في الفترة بين عامي 2017 و2018، أصبحت مثل هذه البيانات العلنية نادرة على نحو متزايد. ويقول الدبلوماسيون إنهم غالباً ما لا يقومون بردود علنية أو ذكر حالات فردية بالاسم أو إعلان الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان خوفاً من عمليات الانتقام منهم إذا بدأ أنهم يتعاملون مع فاعلين دوليين. وفي حين أن التشاور والموافقة أمر مهم للغاية قبل القيام بأي عمل نيابةً عن أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، فإن بعض المدافعين أكد أن التحرك العلني يمكن أن يكون مفيداً. وبالفعل فإن العمل العلني يمكن أن يجعل قضيتهم مرئية، وأن يقدم دعماً معنوياً من قبل المجتمع الدولي، الذي يوفر بدوره درجة ما من الحماية. وفي الوقت الذي لا تؤدي هذه الجهود دائماً إلى إطلاق سراحهم، فإنها ربما تسفر عن تطورات مهمة، بما في ذلك ظروف سجنهم. ولا يزال من غير الواضح ما هي المعايير التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي لإصدار ردود علنية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، ولكن ذلك ينبغي تقريره بشكل رئيسي بناء على الموافقة وتقييم فعاليتها من وجهة نظر المدافعين عن حقوق الإنسان.

وفسر أحد الدبلوماسيين الذين تمت مقابلتهم عدم تحرك الاتحاد الأوروبي بالإشارة إلى عدم الوحدة بين الدول الأعضاء، وعدم رغبتها في المخاطرة بتخريب العلاقات مع السعودية. فعلى سبيل المثال، لم تُقدم أية دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد على توزيع أو تكرار بيان الاتحاد الأوروبي لعام 2018 المتعلق بالحكم على محمد العتيبي وعبد الله العطاوي. وليس هناك سوى عدد قليل من الدول الأعضاء التي ترغب في تبني بيانات انتقادية من جانب الاتحاد الأوروبي، بينما هناك عدد أقل من الدول التي ترغب في إصدار بيانات فردية على المستوى الوطني. وبالفعل فإن عدم إصدار بيانات محلية من قبل وفد الاتحاد الأوروبي في الرياض وندرة البيانات التي تصدر عن المقرات الرئيسية ربما يكون مرتبطاً بوجود خلاف بين الدول الأعضاء.

ويظهر هذا الأمر عدم توفر إرادة سياسية من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الذي يستطيع أن يصدر بيانات فردية أو بيانات مشتركة مع مجموعة من الدول الأعضاء، والاتحاد الأوروبي نفسه، الذي يستطيع إصدار بيانات أكثر استراتيجية. وبالفعل، ففي حين أن وفد الاتحاد الأوروبي في الرياض قد لا يكون قادراً على إصدار بيانات محلية، فإن ذلك لا يمنع الناطق الرسمي من إصدار بيانات قوية، مع التأكيد على أن أية دولة عضو بمفردها لا تتحمل المسؤولية الكاملة. وخلافاً لما هو وارد في البلدان الأخرى التي تم تحليلها في هذا التقرير، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء نادراً ما تستخدم حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي للإعراب عن دعمها للمدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية، أو التغلب على العقبات الناجمة عن انعدام الوحدة.

إن ردود الاتحاد الأوروبي الأكثر فعالية بشأن السعودية هي تلك التي كانت موحدة وتكملها بيانات الدول الأعضاء. وقد كان ذلك صحيحاً في حالة رد الاتحاد الأوروبي على مقتل جمال خاشقجي، الذي لم يؤدِّ إلى رد فعل سلبي ضد الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء فيه.

مراقبة المحاكمات

في 2013، منحت السلطات السعودية وفد الاتحاد الأوروبي إذناً بحضور جلسات علنية للمرة الأولى. ومنذ ذلك الحين، أرسل الاتحاد مراقبين لمحاكمات مدافعين معينين عن حقوق الإنسان، ومنها محاكمات أمام المحكمة الجزائية المتخصصة. ويتم ذلك بالتنسيق مع بعثات أخرى للاتحاد الأوروبي لضمان تقاسم المسؤولية بين وفد الاتحاد والسفارات.¹⁰³

⁹⁸ Parlement.com, "Koenders keurtlijfstrafSaoedische blogger af 9 يناير/كانون الثاني 2015. على الرابط: https://www.parlement.com/id/vjgfmqfagnx6/nieuws/koenders_keurt_lifjstraf_saoedische

⁹⁹ وزارة الخارجية الفنلندية، "استدعت فنلندا القائم بالأعمال المؤقت للملكة العربية السعودية إلى وزارة الخارجية".

¹⁰⁰ "دي انديبنت"، "رائف بدوي: إثارة حالة جلد مع السفير السعودي"، 22 يناير/كانون الثاني 2015، على الرابط:

<https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/raif-badawi-flogging-case-raised-with-saudi-ambassador-9996626.html>

¹⁰¹ فرع منظمة العفو الدولية في هولندا، "nogvaakstilzwingen op cruciale momenten"، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، على الرابط:

https://www.amnesty.nl/content/uploads/2015/11/saudi-arabie_0.pdf?x60148_kleine_stappen_vooruit_nog_vaak_stilzwingen

¹⁰² @JoostReintjers، 6 يونيو/حزيران 2017، تويتر، على الرابط: <https://twitter.com/JoostReintjers/status/872094448519438336>

¹⁰³ مجلس الاتحاد الأوروبي، التقرير السنوي لمجلس أوروبا بشأن حالة حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم في عام 2015 – قضايا قطرية وإقليمية، 20 سبتمبر/أيلول 2016، على الرابط:

وفي الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول 2015 وأكتوبر/تشرين الأول 2018، حضر الاتحاد الأوروبي محاكمات لا يقل عن ستة مدافعين عن حقوق الإنسان،¹⁰⁴ ومنها الجلسات المتعلقة بكل من عصام كوشك، عبد العزيز الشبيلي، عيسى النخيفي، عيسى الحامد، محمد العتيبي وعبد الله العطاوي. وقبل ذلك قام الاتحاد الأوروبي بمراقبة محاكمات محامي حقوق الإنسان وليد أبو الخير وفوزان الحربي من جمعية الحقوق السياسية والمدنية في السعودية. بيد أنه منذ النصف الثاني من 2018، تحدّث الاتحاد الأوروبي علناً عن وجود "تحديات في الوصول إلى المحاكمات،¹⁰⁵ ومنع دبلوماسيين أوروبيين من دخول محاكمات النساء المدافعات عن حقوق الإنسان في مارس/آذار 2019.¹⁰⁶

واعتبر مدافعون عن حقوق الإنسان، ممن أجريت معهم مقابلات، أن حضور دبلوماسيين من الاتحاد الأوروبي أمر مهم؛ إذ أنه يعطيهم شعوراً بالدعم المعنوي من جانب المجتمع الدولي. ولا يبدو أن الاتحاد الأوروبي يتابع جهوده لمراقبة المحاكمات. وبالفعل، فإن حضور المحاكمات لا يتبعه استنكارات علنية للمحاكمات المشوبة بالعيوب أو التهم التي لا أساس لها من الصحة أو الأحكام الجائرة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان على الرغم من توفر وثائق كافية في هذا الشأن.¹⁰⁷ ولم تجد منظمة العفو الدولية أدلة تُذكر تُظهر أن الاتحاد الأوروبي يتابع حضوره جلسات المحاكمة بالتصدي لانتهاكات العملية الواجبة في اتصالاته مع السلطات.

وفي حين أن مراقبة المحاكمات تكتسي أهمية، فإن النهج المقيّد للاتحاد الأوروبي في السعودية يحث من تأثير هذه التحركات، ويخاطر بإضفاء الشرعية على الجلسات المشوبة بالنواقص التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان في محاكم السعودية. وبالفعل، فقد استغلت السلطات السعودية في المحافل الدولية حضور البعثات الدبلوماسية جلسات المحاكم للمجادلة بأن المدافعين عن حقوق الإنسان يحظون بمحاكمات عادلة.¹⁰⁸

أما الأمر الأكثر إثارة للقلق فهو أن خبراء المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم أوردوا أمثلة، أشار فيها مسؤولون أوروبيون إلى أن المعايير الوطنية، وليس المعايير الدولية، هي المقياس لتقييم الإجراءات القضائية التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في السعودية. وقد عبّر عن هذا المنطق وزير الخارجية الهولندي في ردّه على استجواب برلماني في عام 2016 بخصوص عمليات الإعدام الجماعية لـ 43 شخصاً، والذي حاجج فيه بأن المتهمين حُكم عليهم بموجب المعايير القضائية الوطنية في السعودية.¹⁰⁹

وذكر دبلوماسيون أوروبيون في السابق أن عدم توفر أدلة علنية، واستخدام الإجراءات القضائية المغلقة هي سبب عدم التعبير عن رأيهم بشأن عدالة المحاكمات. وهذا لا يمنع الاتحاد الأوروبي من تقييم المحاكمات التي يحضرونها، بما في ذلك التهم التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان والأحكام التي تصدر بحقهم بسبب عملهم في مجال حقوق الإنسان ليس إلا. ويكتسي هذا أمر أهمية خاصة نظراً لأنه حُكم على المدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية بتهم غامضة تجرّم الممارسة السلمية لحقوق الإنسان، من قبيل "زعزعة الاستقرار ونشر الفوضى"، و"تحريض الرأي العام على السلطات"، والخروج على ولي الأمر، وإنشاء منظمة غير مرخصة". وعلاوة على ذلك، فإن غياب القضاء المستقل، وكون المحاكم السعودية لا تحترم الحق في العملية الواجبة بشكل اعتيادي، يجب أن يشكلوا تحدياً للاتحاد الأوروبي أساساً كافياً للإعراب عن بواعث قلقه، بالإضافة إلى أنه كثيراً ما يُحرم المدافعون عن حقوق الإنسان من الوصول إلى المحامين. ولا يتم إبلاغهم بأسباب القبض عليهم أو احتجازهم، ونادراً ما يتم التحقيق في مزاعم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وفي هذا السياق، من المهم للغاية أن يثير الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بواعث القلق بشأن التهم الموجهة ضدهم بغية تجريم عملهم وبشأن انتهاكات الحق في المحاكمة العادلة. ونظراً لأن المدافعين

https://cdn1-eeas.fpfis.tech.ec.europa.eu/cdn/farfuture/PU5MC35N7CFIzeOj_xF-HKwPNW7CLGqa0dN-XPp_9D8/mtime:1476988093/sites/eeas/files/human_rights_and_democracy_in_the_world_in_2015_-_country_and_regional_issues.pdf

¹⁰⁴ فرع منظمة العفو الدولية في هولندا، "Spreken is Zilver, ZwijgenblijftFout"، أكتوبر/تشرين الأول 2018، على الرابط:

https://www.amnesty.nl/content/uploads/2018/10/Nederlandse-inzet-voor-Saudische-MRVs-181018_DEF.pdf?x93624

¹⁰⁵ خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، 2018 حالة حقوق الإنسان الديمقراطية في العالم (تقارير قطرية)، 13 مايو/أيار 2019، على الرابط:

https://eeas.europa.eu/topics/human-rights-democracy/8437/eu-annual-reports-human-rights-and-democratisation_en

¹⁰⁶ ميدل إيست آي، "محكمة سعودية تستأنف محاكمة ناشطات حقوق المرأة" "المعرضات للتعذيب"، 27 مارس/آذار 2019، على الرابط:

<https://www.middleeasteye.net/news/saudi-court-resumes-trial-tortured-womens-rights-activists>

¹⁰⁷ شملت عدم ضمان حق المتهم في إبلاغه بأسباب القبض عليه واحتجازه، والحق في الاستعانة بمحام خلال جلسات المحاكمة، والحق في استجواب الشهود والذين يشهدون ضده.

¹⁰⁸ نظر مثلاً؛ "رد السلطات السعودية على مناشدة المقررين الخاصين للأمم المتحدة فيما يتعلق بحالتي محمد العتيبي وعبد الله العطاوي"، 13 فبراير/شباط 2017، ص. 3، على الرابط:

<https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?fileId=33388>

¹⁰⁹ تويدي كامبر، "Antwoord op vragen van de leden Van Bommelen/Sjoerdsma over executies in Saudi-Arabië"، 25 يناير/كانون الثاني

2016، على الرابط: <https://www.tweedekamer.nl/kamerstukken/kamervragen/detail?id=2016Z00016&did=2016D01075>

عن حقوق الإنسان لا يحطون بمحاكمات عادلة، فإن موقف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء أمر في غاية الأهمية، سواء كمتابعة لجهود مراقبة المحاكمات، وقبل اختتام جلسات المحاكمة.

المشاركة مع المدافعين عن حقوق الإنسان

ذكر دبلوماسيون أوروبيون ومدافعون عن حقوق الإنسان أنه، منذ تجدد حملة القمع ضد المجتمع المدني في عام 2018، ظل من الصعب المحافظة على صلة بين الممثلين الدوليين والمدافعين عن حقوق الإنسان، أو محاميهم أو أفراد عائلاتهم. وبالفعل، فإنه يُنظر إلى كل اتصال على أنه يحمل مخاطر محتملة على الأفراد المعنيين.

وفي حين أن المناخ الحالي للعمل في مجال حقوق الإنسان في السعودية يعني أن الاتصالات أصبحت صعبة بشكل خاص، فإنه لا تتوفر أدلة تُذكر على أن شبكة الصلات بين وفد الاتحاد الأوروبي والمدافعين عن حقوق الإنسان كانت واسعة قبل حملة القمع. وبالفعل، ذكر الدبلوماسيون الأوروبيون الذين تمت مقابلتهم أنهم كابدوا مشقة جمع المعلومات الدقيقة حول الأوضاع في البلاد، بما فيها أسماء المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين والتهم التي وُجّهت لهم.

وفي غياب الحوار المنظم مع السعودية، لم تجد منظمة العفو الدولية أية أدلة على أن دبلوماسي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء قد تشاوروا مع المدافعين عن حقوق الإنسان قبل اجتماعاتهم مع المسؤولين السعوديين. ومع ذلك، فإن هذا الأمر يمكن أن يكون مهماً جداً لضمان منهج ملائم وتعزيز تأثير عمل الاتحاد الأوروبي. وذكر خبراء المجتمع المدني الذين أُجريت معهم مقابلات أن عدم إقدام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على دعم المدافعين عن حقوق الإنسان بعد اعتقالهم من شأنه أن يقوّض ثقتهم في الاتحاد الأوروبي بشكل خطير. إن مثل هذه الحوادث قد يُنظر إليها على أنها تشير إلى أن الاتصال بالاتحاد الأوروبي لا يستحق المخاطرة، وذلك بسبب التصور الذي يرى أن المدافعين عن حقوق الإنسان لن يتلقوا دعماً منه عندما يتم تجريم أنشطتهم.

المساعدة في نقل مكان الإقامة والحصول على تأشيرات

تلقى أشخاص معينون من المدافعين عن حقوق الإنسان مساعدة من بعثات وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للحصول على تأشيرات السفر والانتقال إلى أماكن آمنة خارج السعودية. ففي حين أن نقل الإقامة يعتبر آلية مهمة لمنع المخاطر، فإن حالة المدافع عن حقوق الإنسان محمد العتيبي، الذي تم ترحيله من قطر إلى السعودية عقب منحه تأشيرة إنسانية من قبل النرويج (أنظر أعلاه)، تُظهر أن ذلك قد لا يكون كافياً في ظروف السعودية. وإن الجهود المبذولة لمساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان في الحصول على تأشيرات، ربما تكون بحاجة إلى استكمالها بتدابير وقائية إضافية، من قبيل اصطحاب الأشخاص إلى المطار.

عقب منح محمد العتيبي تأشيرة إنسانية من النرويج في 2017،¹¹⁰ احتُجز في مطار قطر وأُعيد قسراً إلى السعودية، حيث حُكم عليه بالسجن لمدة 14 سنة بتهمة "تشكيل منظمة غير مرخصة".¹¹¹ ولم يستكمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الدعم الذي قدمته النرويج باتخاذ مزيد من التدابير الوقائية، وامتنع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم السياسي على الرغم من التحذيرات المتكررة التي أطلقتها منظمة العفو الدولية فيما يتعلق بترحيله الوشيك، وبحدود علم منظمة العفو الدولية، فإن أية سفارة من سفارات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لم تقابل محمد العتيبي في قطر قبل ترحيله، ولم يشجب الاتحاد الأوروبي أو أية دولة عضو فيه عملية ترحيله واعتقاله في السعودية في وقت لاحق.

3.3 نتائج وتوصيات

يفتقر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه إلى استراتيجية واضحة و متماسكة لدعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية. وفي الوقت الذي لا يزال الحوار السياسي المؤسسي مع السعودية غائباً، فإن الأدوات المتعددة الأخرى المتوفرة لدى الاتحاد إما غير مُستخدمة بالمرة أو غير مستخدمة بشكل

¹¹⁰وكالة الصحافة الفرنسية/ذي لوكال، "النرويج 'أسف' لترحيل ناشط سعودي من قطر"، 30 مايو/أيار 2017، انظر الرابط: <https://www.thelocal.no/20170530/qatar-prevents-saudi-activist-un-refugee-from-reaching-norway-reports>
¹¹¹منظمة مدافعون في الخط الأمامي "ترحيل محمد العتيبي قسراً إلى السعودية"، 27 مايو/أيار 2017، على الرابط: <https://www.frontlinedefenders.org/en/case/mohammed-al-otaibi-forcibly-deported-saudi-arabia>

فعال لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان. وبالفعل، فإن سياسة الاتحاد الأوروبي تتسم بالتفريط وعدم التنبؤ من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.

ومع تعمق حملة القمع ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية، سيواجه الاتحاد الأوروبي تحدي التغلب على هذه العوائق الداخلية، وتطوير منهج ملائم يسعى إلى تأمين المجال للمدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية للاضطلاع بعملهم.

وعلاوةً على ذلك، فإن التجارب في السعودية تفتح المزيد من المجالات لأخذها بعين الاعتبار:

- كيف يمكن استخدام الوجود الفعال للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بين السكان لتعزيز القيم المشتركة لحقوق الإنسان وحماية الذين يدافعون عنها؟
- كيف يمكن توفير روايات بديلة لحملة التشهير العلنية وخطابات شيطنة المدافعين عن حقوق الإنسان في مشهد إعلامي مقيد؟
- كيف يمكن دعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في المنفى والتصدي للرقابة العابرة للحدود ومضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان في الخارج، بما في ذلك أوروبا؟
- كيف ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يرد على جهود البلدان الثالثة الرامية إلى تقسيم ومعاوية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على انتقادها انتهاكات حقوق الإنسان وقمع المدافعين عن حقوق الإنسان؟

ومن أجل تحسين مستوى تنفيذ المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية، فإن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يجب أن:

- **تستخدم النطاق الواسع للوسائل الدبلوماسية المتوفرة لدى الاتحاد الأوروبي، بما فيها البيانات العامة، وتُجري تقييمات منتظمة لتأثيرها.** ويجب ألا تكون الدبلوماسية الصامتة الملجأ الوحيد. إذ تُظهر التجربة أن المزيج من الأدوات المختلفة المطبقة على مستويات مختلفة لصنع القرار، غالباً ما تكون الأكثر فعالية في تحقيق التأثير. ويتعين على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن يمشوا في عملهم لضمان الانتماء والمتابعة.
- **تضمن المشاركة الأكثر منهجية مع السلطات السعودية في مجال حقوق الإنسان.** إن الجهود التي يُبنى عليها حوار سياسي بين الاتحاد الأوروبي والسعودية يجب أن تشمل إرساء حوار مكرس حول حقوق الإنسان. وكما يكون هذا الحوار فعالاً، يجب أن يحدد أهدافاً واضحة ومقاييس محددة ومؤشرات حقوقية لقياس التقدم كما هو منصوص عليه في المبادئ التوجيهية بشأن حوارات حقوق الإنسان. وينبغي توجيه أهداف الحوار بتحديد الأولويات بالتشاور مع المدافعين السعوديين عن حقوق الإنسان.

• **تسعى إلى خلق مناخ التمكين في الحوار مع السلطات السعودية**

وهذا يشمل دعوة السلطات إلى تعديل نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، بحيث يتوافق تماماً مع القانون الدولي والمعايير الدولية، ويسمح بتكوين منظمات مستقلة لحقوق الإنسان وعملها، وتقيد السلطات التقديرية الواسعة الممنوحة لوزارة الشؤون الاجتماعية بحلّ المنظمات التي تُعتبر "ضارة بالوحدة الوطنية". وينبغي إجراء تعديلات كبيرة على قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية لضمان عدم تجريم نقد سياسات الحكومة وممارساتها، بالإضافة إلى الأشكال الأخرى من حماية الحق في الكلام. كما يتعين على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء إثارة مسألة إساءة استخدام قانون مكافحة الإرهاب على أعلى المستويات، بما في ذلك في الاجتماعات المتعلقة بالقضايا الأمنية (حوار المنامة مثلاً)، والدعوة إلى إلغاء أو اصلاح القانون بشكل جذري، لضمان ألا ينص على تجريم حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها.

- **المحافظة على صلة وثيقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان والمعنيين الآخرين، وتطوير أساليب آمنة للاتصال والتشاور حيثما أمكن.** وهذا أمر مهم لجمع أحدث المعلومات، وضمان تقديم الدعم اللازم الذي لا يؤدي إلى زيادة المخاطر على المدافعين عن حقوق الإنسان. وينبغي التشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان والمعنيين قبل اجتماعات الاتحاد الأوروبي مع المسؤولين السعوديين، كما ينبغي الحصول على معلومات منهم حول هذه الاجتماعات بهدف زيادة الشفافية. ويجب إرساء أساليب اتصال آمنة بتحديد حلقات وصل يستطيع المدافعون عن حقوق الإنسان من خلالها الاتصال ببعضهم بعضاً في حالات الطوارئ.

4. نتائج

منذ اعتماد إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان قبل 20 عاماً، ما انفكَّ المدافعون عن حقوق الإنسان حول العالم يواجهون المضايقة والترهيب والمعاملة السيئة والقيود غير الضرورية والمحاكمات الجائرة والاعتقال التعسفي. وقد قُتل آلاف المدافعين عن حقوق الإنسان، أو اختفوا قسراً على أيدي الدولة أو فاعلين غير تابعين للدولة، أو جرى تصويرهم على أنهم مجرمون، أو غير مرغوب فيهم، أو "عملاء أجنب"، أو "أعداء الوطن"، أو "إرهابيون"، أو أنهم يشكلون تهديداً "للتنمية" أو "القيم التقليدية".

كما تشهد الظروف السياسية العالمية تغيرات عميقة، حيث تتغير الولاءات ويفكُّ اللاعبون الذين كانوا ملتزمين في السابق ارتباطهم بالأطر الدولية لحقوق الإنسان على نحو متزايد. وعلى المستوى الوطني، تعكس القوانين المقيدة التي تضيّق المجال أمام المجتمع المدني اتجاهات سياسية وثقافية أوسع، حيث الروايات السامة تعمل على شيطنة "الأخر"، وتنبّي مشاعر اللوم والكرهية والخوف.

إن هذه الظروف تجعل العمل من أجل حقوق الإنسان والدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان أمراً ملحاً ومهماً للغاية، وعلى الرغم من الظروف العالمية المتغيرة بشكل متزايد، فإن الاتحاد الأوروبي يظل متهيئاً للقيام بدور قيادي في هذا الشأن. إذ أن لديه طيف واسع من السياسات والصكوك التي يستطيع تطبيقها بمرونة نسبية، وبالتالي ممارسة تأثير كبير عن طريق علاقاته بالبلدان الثالثة، ودوره في المحافل المتعددة الأطراف.

4.1 التحديات أمام عمل الاتحاد الأوروبي

يسلِّط هذا التقرير الضوء على عدد من الممارسات الجيدة في الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء لدعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. كما أنه يشير إلى النواقص المنهجية التي تخاطر بمنع الاتحاد الأوروبي من ترجمة سياسته إلى ممارسة عملية على نحو منتظم. وإن النتائج التي توصَّل إليها هذا التقرير لا تشير إلى فشل ذريع في تحقيق التزامات الاتحاد الأوروبي الخاصة بحقوق الإنسان، وإنما إلى **عدم الاتساق في تنفيذ الاتحاد الأوروبي لسياسته المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان**. وبالفعل فقد ظهرت تباينات واضحة في عمل الاتحاد فيما بين الدول المختلفة التي تم تحليلها وفي داخلها. وفي حين أن هذا التقرير يقرُّ بأن كل طرف يطرح تحدياته الخاصة أمام عمل الاتحاد الأوروبي، فإن المدافعين عن حقوق الإنسان واجهوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في جميع الدول التي تم تحليلها، ويحتاجون إلى دعم مستمر داخل بلدانه وفيما بينها، حتى في الظروف المختلفة والمصالح السياسية المتباينة للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

إن التباينات بين البلدان في عمل الاتحاد الأوروبي تظهر بأوضح صورة في الاختلافات بين بيانات الاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان من حيث عددها وقوتها. فعلى سبيل المثال، نلاحظ أن عدد بيانات الاتحاد الأوروبي التي صدرت في هندوراس والسعودية على مدى السنوات الأربع التي تم تحليلها مساوٍ لعدد البيانات التي صدرت في الصين وروسيا في سنة واحدة. وتدعو بيانات الاتحاد الأوروبي المتعلقة

بالصين، بشكل منتظم، إلى إطلاق سراح المدافعين عن حقوق الإنسان الموجودين في الحجز، بينما لا يتم تبني مثل هذه اللغة مع السعودية. كما أن المستويات المفترضة للانتماء السياسي بشأن سياسة الاتحاد الأوروبي حيال المدافعين عن حقوق الإنسان كانت مختلفة في البلدان المختلفة.

عدد بيانات الاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني التي صدرت بين يناير/كانون الثاني 2014 وأبريل/نيسان 2019 ¹¹²				
الصين	روسيا	بوروندي	هندوراس	المملكة العربية السعودية
46	40*	21	12	8

*لأغراض المقارنة بين البلدان، فإن الرقم المتعلق بروسيا لا يأخذ بعين الاعتبار البيانات الصادرة عن وفد الاتحاد الأوروبي إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا لأنهما يمثلان مَحفلين في منطقة محددة بدون مُعادل في البلدان الأخرى التي تم تحليلها. وإذا أخذنا هذه البيانات بعين الاعتبار، فإن العدد الإجمالي لبيانات الاتحاد الأوروبي بشأن روسيا يرتفع إلى ما لا يقل عن 94 بياناً.

ففي حين أنه تم تبني الدعم العلني للمدافعين عن حقوق الإنسان بشكل علني كأولوية في وثيقة الاستراتيجية التي تستند إليها علاقات الاتحاد الأوروبي مع الصين¹¹³ وروسيا¹¹⁴ وهندوراس¹¹⁵، فإن هذا الأمر لا ينطبق على حالة بوروندي¹¹⁶ أو السعودية¹¹⁷ ويحدود علم منظمة العفو الدولية، فإن روسيا هي البلد الوحيد الذي تم تحليله في هذا التقرير، ووضع له الاتحاد الأوروبي مبادئ توجيهية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان في بلد محدد. ومع الإقرار بالتحديات الواضحة في أوضاع كل بلد وبالحاجة إلى موقف للاتحاد الأوروبي ملائم لظروف كل بلد، فإن التباينات غير المبررة في تنفيذ التزامات الاتحاد الأوروبي تُخاطر بأن يُنظر إليها على أنها تعسفية في أحسن الأحوال، وذات دوافع سياسية في أسوأها. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تفويض صدقية وقوة سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان على المستوى العالمي.

كما يسلِّط هذا التقرير الضوء على الحالات المهمة لعدم الاتساق بين أفعال الاتحاد الأوروبي في البلد نفسه. إن رسائل الاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان غالباً ما تختلف بحسب المستوى الذي يصدر عنه البيان أو الإجراء الذي يتم أخذه. وفيما يتعلق بالسعودية، مثلاً، نرى أن الدعم العلني للمدافعين عن حقوق الإنسان أكبر من حيث العدد والصراحة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة منه في مقرها الرئيسي، في الوقت الذي لا تصدر أية بيانات دعماً للمدافعين عن حقوق

¹¹² مثلما ورد في فصل المنهجية أعلاه، يعرّف التقرير البيان العام للاتحاد الأوروبي بأنه أي بيان عام يتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية و/أو القوانين المقيدة المتعلقة بهذه الجماعات، ويصدر عن وفد الاتحاد الأوروبي، والناطق الرسمي باسم الممثل الأعلى/نائب الرئيس، والممثل الأعلى/نائب الرئيس نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أو الاتحاد الأوروبي في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

¹¹³ انظر المفوضية الأوروبية، رسالة مشتركة إلى البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي والمجلس: الاتحاد الأوروبي والصين - نظرة استراتيجية، ص. 2. وتنص الرسالة على أن: "قدرة الاتحاد الأوروبي والصين على العمل بفاعلية بشأن حقوق الإنسان ستشكل مقياساً مهماً لتوعية العلاقة الثنائية بينهما، ويقرّ الاتحاد الأوروبي بالتقدم الذي أحرزته الصين في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن أوضاع حقوق الإنسان في الصين تتدهور في مجالات أخرى، وبالذات في شينجيانغ وبما يخص الحقوق المدنية والسياسية، مثلما نشهده من قمع مستمر للحقوق الإنسانية لمحاميين وانشطاء حقوق الإنسان".

¹¹⁴ انظر المبادئ التوجيهية الخمسة للاتحاد الأوروبي بشأن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا كما هي مبينة في ملاحظات الممثلة العليا/نائبية الرئيس موعرني في المؤتمر الصحفي الذي عقده عقب اجتماع مجلس الشؤون الخارجية، 16 أبريل/نيسان 2018، على الرابط: https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/42996/remarks-hrvp-mogherini-press-conference-following-foreign-affairs-council_en

¹¹⁵ انظر: المفوضية الأوروبية، رسالة مشتركة إلى البرلمان الأوروبي والمجلس: الاتحاد الأوروبي، أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي: تضافر القوى من أجل مستقبل مشترك، 16 أبريل/نيسان 2019، على الرابط:

https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/joint_communication_to_the_european_parliament_and_the_council_-_european_union_latam_and_the_caribbean_-_joining_forces_for_a_common_future.pdf

¹¹⁶ على سبيل المثال، المفوضية الأوروبية، رسالة مشتركة إلى البرلمان الأوروبي والمجلس من أجل تجديد زخم الشراكة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، 4 مايو/أيار 2017، على الرابط:

https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/http_eur-lex.europa.pdf

المجلس الصادرة في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 (https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2015/11/16/council-). وفي الوقت الذي يرد ذكر المدافعين عن حقوق الإنسان في استنتاجات conclusions-on-burundi) فإن ذلك يعتبر بشكل رئيسي توصيفاً أكثر منه إعطاء أولوية صريحة لدعم الاتحاد الأوروبي للمدافعين عن حقوق الإنسان في بوروندي.

¹¹⁷ المفوضية الأوروبية، اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي.

الإنسان على المستوى المحلي.

وبالمثل، فإن ثمة فرقاً كبيراً بين بيانات الاتحاد الأوروبي التي تم اعتمادها بعد حوار حقوق الإنسان بين الصين والاتحاد الأوروبي وبين البيانات المشتركة التي صدرت في قمة الاتحاد الأوروبي - الصين بعد ذلك بفترة وجيزة. كما تتنوع رسائل الاتحاد الأوروبي بحسب ما إذا كانت صادرة عن " خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي "، أو المفوضية الأوروبية أو الدول الأعضاء، مما يؤكد الحاجة إلى التيار العام لحقوق الإنسان في مختلف مجالات السياسات ومستويات صنع القرار. وفي البلدان الخمسة جميعاً لا تزال الحاجة إلى **التنسيق الفعال وتفاصيل المسؤولية**، ولا سيما بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، تمثل تحدياً ملحاً.

كما أن مشاركة الاتحاد الأوروبي تختلف بشكل واسع بحسب الشخص المدافع عن حقوق الإنسان ذي الصلة. ففي روسيا، مثلاً، تحظى الحالات الرفيعة المستوى بنصيب الأسد من الاهتمام في بيانات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، في حين أن مشاركة الاتحاد الأوروبي مع المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تمت مقابلتهم خارج المراكز الحضرية الكبرى تظل محدودة بالنسبة لجميع الحالات. وقد أبرز العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان الذين جرت مقابلتهم طبيعة عمل الاتحاد بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، التي تعتمد على الشخص والتي يُنظر إليها على أنها متقلبة وفقاً لتبدل الموظفين داخل الاتحاد الأوروبي، ووفود الدول الأعضاء فيه، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي.

وتشير هذه التباينات إلى **عدم وجود استراتيجية شاملة وإمكانية التنبؤ** في جهود الاتحاد الأوروبي لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان. وبدلاً من اتباع منهج متنسق داخل البلدان وفيما بينها، فإن عمل الاتحاد الأوروبي يبدو أنه يعتمد على طائفة من العوامل المختلفة والتعسفية أحياناً، تتراوح بين تطور العلاقات مع البلد المعني وتبدل موظفي الاتحاد الأوروبي.

أمثلة على اللغة المعتمدة في بيانات الاتحاد الأوروبي:

الصين والمملكة العربية السعودية



المملكة العربية السعودية، يناير/كانون الثاني 2018 بيان الناطق الرسمي بشأن الحكم على المدافعين عن حقوق الإنسان في السعودية	الصين، مايو/أيار 2018 بيان الناطق الرسمي بشأن إدانة المدافع الصيني عن حقوق الإنسان ناشي وانغتشوك مؤخراً
<p>في 25 يناير/كانون الثاني، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية على المدافعين عن حقوق الإنسان محمد العتيبي وعبد الله العطاوي بالسجن 14 سنة و7 سنوات على التوالي.</p> <p>إن الاتحاد الأوروبي يعيد تكرار التزامه القوي بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. وفي الوقت الذي يحترم فيه الاتحاد الأوروبي خصوصية القضاء السعودي، فإنه يؤكد على أهمية احترام حقوق الإنسان، بما فيها الحق في محاكمة عادلة في جميع الحالات. وسيتابع الاتحاد الأوروبي إجراءات الاستئناف عن كثب.</p>	<p>أدين المدافع الصيني عن حقوق الإنسان السيد ناشي وانغتشوك، الذي اعتُقل في يناير/كانون الثاني 2016، بتهمة التحريض على الانفصال، وحُكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات من قبل محكمة الشعب المتوسطة في يوشو في 22 مايو/أيار 2018. ولكن حقوق السيد ناشي بموجب قانون الإجراءات الجنائية الصيني والالتزامات الدولية للمحاكمة العادلة، بمحاكمته بدون تأخير واجب، وإعداد مرافعات دفاعية مناسبة، لم تُحترم. إننا نطلب من السلطات الصينية احترام الحق في حرية التعبير لجميع المواطنين الذي يعترف به الدستور الصيني وبما يتماشى مع التزامات الصين الدولية، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما يجب أن تكفل الصين تمتع الأقليات العرقية بحقوق متساوية، ومنها حرية التعبير والمعتقد كما تنص عليها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري التي صدقت عليها الصين في عام 1981.</p> <p>وينبغي الإفراج الفوري عن ناشي وانغتشوك وغيره من المحامين المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين والمدانين، ومن بينهم إلهام توهتي، وانغ كوانزهانغ، لي يوهان، هوانغ كي ويو وينشينغ.</p>

وثمة تحدٍ آخر يتمثل في أن إجراءات الاتحاد الأوروبي تتسم برّد الفعل بشكل رئيسي، وغالباً ما تردّ على تصاعد الانتهاكات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وليس على استبقائها، **وغالباً ما نفتقر إلى المتابعة بعد العمل.** فعلى سبيل المثال، في البلدان التي أمكن فيها مراقبة المحاكمات من قبل الاتحاد الأوروبي، نادراً ما تمت متابعة تلك الجهود بإرسال رسائل علنية للتعبير عن بواحث القلق بشأن الحق في المحاكمة العادلة أو العملية الواجبة، أو لإبراز صورة المدافعين عن حقوق الإنسان المعنيين. ولم تُستخدم بيانات الاتحاد الأوروبي العلنية بوجه عام كمدخل لطلب عقد اجتماع مع السلطات أو لزيارة المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين تعسفياً. وبالمثل، لم تتم متابعة المساعدة على نقل مكان الإقامة دائماً باتخاذ تدابير وقائية إضافية لضمان تمكين المدافعين من السفر بأمان. وفي غياب المتابعة المنسقة فإن هذه الأفعال تبدو كأنها مبادرات لمرة واحدة وموجّهة نحو إحداث تأثير بشكل غير كافٍ.

وعلى نفس المنوال، فإن **عدم إظهار بعض إجراءات الاتحاد الأوروبي إلى العلن** يشكل خطراً على تأثيرها على المدافعين عن حقوق الإنسان، ويطمس نوع الدعم الذي يتوقعه المدافعون من الاتحاد. فعلى سبيل المثال عندما يثير الاتحاد الأوروبي حالات فردية لمدافعين عن حقوق الإنسان خلف الأبواب المؤصدة، فإن ذلك يستحق تفكيراً انتقادياً أكبر، مدعوماً بمقاييس محددة حول ما إذا كان ينبغي إعلان هذه الحقيقة، وكيف يمكن أن يعزز ذلك دعم المدافعين عن حقوق الإنسان. وبالفعل، فقد تم الإعلان عن اجتماعات عُقدت خلف الأبواب المؤصدة في الصين وروسيا في بعض الأحيان، الأمر الذي يزيد من شفافية عمل الاتحاد الأوروبي ويُبرز صورة المدافعين عن حقوق الإنسان. وبالمثل، فإن الإعلان عن اجتماعات الاتحاد الأوروبي مع المدافعين عن حقوق الإنسان (بموافقتهم) قد يعزز شرعية المدافعين ويساعدهم على مجابهة التشهير بهم.

ويمكن القيام بالمزيد لضمان وصول الأعمال العلنية للاتحاد الأوروبي والتزاماته تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان إلى الجمهور المستهدف بطريقة استراتيجية وموجّهة نحو تحقيق النتائج. وغالباً ما لا تُترجم بيانات الاتحاد الأوروبي إلى اللغات المحلية. كما أن اتصالاته لا تتم مشاطرتها دائماً على منصات التواصل الاجتماعي الشائعة، ولا يتم الإعلان عن المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان وقنوات الدعم بطريقة مرئية.

وتتمثل إحدى الثغرات الأساسية بهذا الصدد في عدم نشر العناوين التفصيلية لمنسقي المدافعين عن حقوق الإنسان على المواقع الإلكترونية لوفود الاتحاد الأوروبي. فعلى الرغم من كونه أحد الالتزامات الملموسة، والقابلة للتحقيق، في خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية¹¹⁸ لعام 2012، فإنه لا يتوفر عنوان بريد إلكتروني محدد لمنسقي حقوق الإنسان، أو المدافعين عن حقوق الإنسان، في ثلاثة من البلدان الخمسة التي تم تحليلها. وهذا يعكس وجود مشكلة أوسع بين وفود الاتحاد الأوروبي. ففي تقييم غير رسمي أجرته الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان في 2018، تبين أن 37% فقط من أصل 129 موقعاً إلكترونياً للاتحاد الأوروبي، تحتوي على عناوين تفصيلية لمنسقي قضايا حقوق الإنسان.

¹¹⁸النقطة 18 - ج في خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية: انظر الرابط: https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/131181.pdf

المواقع الإلكترونية لوفود الاتحاد الأوروبي وإمكانية الوصول إلى المدافعين عن حقوق الإنسان¹¹⁹



السعودية	روسيا	هندوراس	الصين	بوروندي	المبادئ التوجيهية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان المنشورة
لا	لا	لا	لا	نعم	المبادئ التوجيهية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان المنشورة
لا	لا	لا	لا	لا	المبادئ التوجيهية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان المترجمة إلى لغة محلية
لا	لا	لا	لا	نعم	اسم مركز تنسيق المدافعين عن حقوق الإنسان المنشور
نعم	نعم	لا	لا	لا	عناوين الاتصال التفصيلية بمركز تنسيق المدافعين عن حقوق الإنسان المنشورة

إن عدم تماسك السياسات يعتبر عقبة رئيسية أخرى في سبيل مشاركة الاتحاد الأوروبي الحقيقية من أجل المدافعين عن حقوق الإنسان، في وقت تتعرض فيه للخطر بشكل خاص النساء وأفراد مجتمع الميم والمدافعون عن السكان الأصليين، بالإضافة إلى أولئك الذين يعملون بشأن القضايا المرتبطة بالأرض والبيئة. ونظراً للطبيعة المتقاطعة لعمل هؤلاء المدافعين والمخاطر التي تواجههم، فإن ثمة حاجة ماسة إلى ضمّ المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان إلى سياسات وصكوك الاتحاد الأوروبي الأخرى، من قبيل "خطة عمل النوع الاجتماعي"،¹²⁰ أو "المبادئ التوجيهية لحقوق مجتمع الميم"¹²¹، أو "نتائج المجلس بشأن شعوب السكان الأصليين"،¹²² كي يمكن استخدامها على النحو الأكثر فعالية.

وأخيراً، يحدد التقرير الحالات التي تبنّى فيها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء مناهج إبداعية وبتكيفة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، وتشمل توفير التدريب على الأمن الرقمي، والتمويل الجماعي للمدافعين عن حقوق الإنسان في روسيا؛ واتخاذ خطوات للتغلب على العقبات التي تعترض سبيل مراقبة المحاكمات في الصين،¹²³ واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها من المنصات، بشكل فعال للدفاع عن البيئة في هندوراس وروسيا. فمثل هذه المناهج مهمة للإيفاء بالتزام الاتحاد الأوروبي "باعتتماد سياسة تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان"،¹²⁴ كما أنها باتت ضرورية أكثر من أي وقت مضى في ضوء تصاعد التحديات أمام أشكال العمل الأكثر تقليدية للاتحاد الأوروبي. **يبد أن هذه الممارسات الإبداعية لا تبدو ممنهجة** في البلدان المختلفة. وبالمضي قدماً، سيكون مثل هذا المنهج، إلى جانب تنمية الممارسات الجيدة (أنظر المربع 2) ضرورياً لتفادي الغرق في مناهج أكثر جموداً، والاعتماد بشكل حصري على القنوات التقليدية

¹¹⁹حتى 22 مايو/أيار 2019.

¹²⁰مجلس الاتحاد الأوروبي، خطة العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي 2015 – 2020، بتاريخ 26 أكتوبر/تشرين الأول 2015، على الرابط:

<https://www.consilium.europa.eu/media/24467/st13201-en15.pdf>

¹²¹مجلس الاتحاد الأوروبي، المبادئ التوجيهية لتعزيز وحماية تمتع أفراد مجتمع الميم بجميع حقوق الإنسان، 24 يونيو/حزيران 2013، على الرابط:

<https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/137584.pdf>.

¹²²مجلس الاتحاد الأوروبي، استنتاجات المجلس بشأن شعوب السكان الأصليين، 15 مايو/أيار 2017، على الرابط:

<https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/137584.pdf>

¹²³انظروا @tomphillipsin ، 14 ديسمبر/كانون الأول 2015، تويتر، على الرابط: <https://twitter.com/tomphillipsin/status/676253519322726401>

¹²⁴انظر النقطة 10 في المبادئ التوجيهية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.

لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان.

الممارسات الجيدة - جهود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان

- توفير التدريب في مجال الأمن الرقمي للمدافعين عن حقوق الإنسان، والتمويل الجماعي لمساعدتهم في التغلب على البيئة المقيّدة (روسيا).
- التنسيق مع المدافعين عن حقوق الإنسان في المنفى وتقديم الدعم لهم (بوروندي).
- وسائل التواصل الاجتماعي مع رسائل إيجابية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان (هندوراس).
- العمل على مجابهة حملات التشهير ضد المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال موقع إلكتروني باللغة الروسية (روسيا).
- زيادة الجهود لإظهار مراقبة المحاكمات بدعوة البرلمانين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى مراقبة المحاكمات (روسيا).
- استخدام فنصليات الدول الأعضاء والزيارات الدبلوماسية بغية الوصول إلى المدافعين عن حقوق الإنسان في المناطق النائية (روسيا، هندوراس).
- إصدار مبادئ توجيهية خاصة بالتأشيرات لتسريع وتسهيل منح المدافعين عن حقوق الإنسان تأشيرات "شنغن" (روسيا).
- استخدام المنتديات المتعددة الأطراف التي تكون فيها القنوات الثنائية مغلقة، مثال: الاتحاد الأوروبي قاد لجنة التحقيق في بوروندي في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
- بذل جهود فردية لبناء الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان في جميع أبعاد العلاقات ودمجها في التيار العام السائد، مثال: كلمة المفوض بالمستروم التي تشير إلى أهمية حرية التعبير للبيئة التجارية في الصين.

4.2 التحديات في النقاشات الداخلية للاتحاد الأوروبي

يبين التقرير نقاشات متكررة عديدة ظهرت في المقابلات التي أجريت مع الدبلوماسيين، ويذكر التحديات أمام عمل الاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان.

وقد ركّز أحد النقاشات على **فوائد الدبلوماسية الخاصة مقابل الرسائل العامة دعماً للمدافعين عن حقوق الإنسان**. وفي بعض المواقف أعرب دبلوماسيون عن تفضيلهم الواضح للدبلوماسية الخاصة، وحاججوا بأن الرسائل العلنية أقل فعالية، وربما تُلحق الضرر بالمدافعين عن حقوق الإنسان، وسيكون دائماً في موقع الصدارة أن يسعى الاتحاد الأوروبي إلى الحصول على موافقة المدافعين عن حقوق الإنسان قبل تبني موقف علني، وأن يأخذ بعين الاعتبار المخاطر المحتملة عند القيام بعمل نيابة عنهم. ومع ذلك فإن النتائج التي توصل إليها هذا التقرير تشير إلى أن هذا النقاش هو خلاف زائف. ولم تتوفر أدلة كافية تُذكر على إظهار أن الدبلوماسية الخاصة لوحدها كانت أكثر فعالية. وبالفعل، فإن عمل الاتحاد الأوروبي الذي كان له تأثير أكثر ظهوراً هو الذي استخدم مزيجاً من الوسائل المختلفة، من بينها الخطوات الخاصة والعامة، كجزء من استراتيجية موحدة. وقد أكد المدافعون عن حقوق الإنسان جميعاً الأهمية الفائقة للبيانات العلنية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في توفير الحماية والدعم لعملهم. وللأسف، لا يزال من غير الواضح كيف يقرر الاتحاد الأوروبي القيام بعمل علني أو خاص، وإلى أي درجة تستند هذه القرارات إلى منظومة واضحة من المقاييس، وإلى تقييم شامل للتأثير والمخاطر. وبالفعل، فإن عدم الاتساق بين الاتصالات العلنية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان في كل من السعودية والصين يصعب تبريره، مما يشي بأن ثمة اعتبارات أخرى تلعب دوراً وراء الالتزامات المعلنة بحقوق الإنسان من قبل الاتحاد الأوروبي. وثمة تحدّي آخر غالباً ما يورده الدبلوماسيون وهو **انعدام الوحدة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي**، الذي حاججوا بأنه يمكن أن يعيق عمل الاتحاد لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان. إن هذا التقرير لا يوثق الحالات التي أدى فيها عدم الوحدة إلى الحد من الوسائل التي يستطيع الاتحاد الأوروبي استخدامها لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، وأدى إلى عدم الاتساق على مستويات مختلفة من عمل الاتحاد أو صنع القرار. بيد أن نتائج التقرير تشير إلى وجود مناهج خلاقة تم اعتمادها للتغلب على تلك التحديات. ومع أن الخلاف بين الدول الأعضاء يعتبر مبعث قلق كبير في علاقات الاتحاد

الأوروبي مع روسيا والصين،¹²⁵ فإن ذلك لم يؤدِّ إلى شل عمل الاتحاد الأوروبي لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان. وبالنظر إلى الأدوات والمستويات المختلفة للعمل ضمن الاتحاد الأوروبي، فإن دراسات الحالة توضح كيف يسمح تعقيد هياكل الاتحاد بدرجة ما من المرونة، وإمكانية العمل الأكثر اهتماماً واستراتيجية عن حقوق الإنسان دفاعاً عن المدافعين عن حقوق الإنسان.

فعلى سبيل المثال، تمت إقامة توازن بين عدم إصدار بيانات محلية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان من قبل وفد الاتحاد الأوروبي في موسكو وبين البيانات التي أصدرها الناطق الرسمي، والبيانات التي صدرت من حين لآخر عن الدول الأعضاء منفردة، والاتصالات من خلال حساب وفد الاتحاد الأوروبي على وسائل التواصل الاجتماعي. وثمة مجال كافٍ لمزيد من التفكير حول كيف يمكن للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء استخدام المرونة لضمان دعمها للمدافعين عن حقوق الإنسان. وبحسب الظروف، يستطيع الاتحاد الأوروبي استخدام عدة مناهج بصورة فردية أو جماعية. وفي المواقف المشتركة للاتحاد الأوروبي، لا تتحمل أية دولة عضو المسؤولية الكاملة بمفردها، حيث يُطمس عمل كل دولة عضو، وربما يقلص خطر العواقب الدبلوماسية على الدول الأعضاء المنفردة. كما أن العمل الثنائي ومن قبل الدول الأعضاء منفردة يمكن أن يكون مكيفاً للمواقف المشتركة للاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للممثل الأعلى/نائب الرئيس والناطق الرسمي باسمه استخدام استقلالهما (ولو كان محدوداً) لضمان تقييد الاتحاد الأوروبي بالتزامه بدعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وأخيراً يمكن للمسؤولين الأوروبيين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ومقالات الرأي والمقابلات الصحفية على نحو استراتيجي للتعبير عن دعم المدافعين عن حقوق الإنسان.

وعلى خلفية عدم وحدة الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان في بعض الظروف، فإن مثل هذا التفاعل بين أنواع مختلفة من المواقف، أو العمل يمكن الاتحاد الأوروبي من دعم المدافعين عن حقوق الإنسان على نحو استراتيجي. ولا يمكن إنكار أن إجراءات الاتحاد الأوروبي تكون أكثر فاعلية عندما تكون موحدة ومتسقة وتكفلها إجراءات الدول الأعضاء منفردة. إن القنوات المحددة لا يمكن أن تكون غاية بحد ذاتها، وإنما يمكن استخدامها كبديل استراتيجي عندما يثبت أن وحدة الاتحاد الأوروبي مستحيلة.

ونظر بعض الدبلوماسيين إلى **انعدام الحوار الرسمي، أو العلاقات المقيدة** مع بلد ثالث على أنها تشكل عقبة كبرى في سبيل الإيفاء بسياسة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان. ففي بوروندي، شعر الدبلوماسيون بأن تفعيل المادة 96 من "اتفاق كوتونو" وما نتج من انهيار الحوار أدى إلى الحد من آفاق عمل الاتحاد الأوروبي لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي السعودية اعتبر دبلوماسيون أن إرساء حوار منظم حول حقوق الإنسان شكّل أولوية للتصدي لأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي حين أن حوارات حقوق الإنسان والزيارات الدبلوماسية توفر مجالات مهمة ومخصصة يمكن من خلالها إثارة أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان، فإن هذا التقرير يشير إلى أن مثل هذه القنوات الرسمية لا تحتاج إلى أن تكون ركيزة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان والمدافعين عنها. وكما توضح دراسة الحالة المتعلقة بروسيا، فإن تعليق الحوارات الدائمة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا، بما فيها مشاورات حقوق الإنسان التي تُجرى مرتين في السنة في عام 2014 لم يمنع الاتحاد الأوروبي من الاعتماد على قنوات أخرى رسمية وغير رسمية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، وهي تتراوح بين إثارة قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان في الاجتماعات الرفيعة المستوى وإصدار البيانات ومراقبة المحاكمات، وبين القنوات الأقل رسمية، من قبيل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وبذل جهود أخرى لمواجهة حملات التشهير ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإنه حتى مع تشكيك منظمات لمجتمع المدني بفائدة وتأثير حوار حقوق الإنسان بين الاتحاد الأوروبي والصين،¹²⁶ فإن مجموعة قوية من مواقف الاتحاد الأوروبي العلنية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان خارج إطار الحوار، يثير سؤالاً عما إذا كان مثل هذا العمل الرسمي شرطاً مسبقاً للعمل بشأن حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان.

¹²⁵ رويترز، "اليونان تحول دون إصدار الاتحاد الأوروبي بياناً في الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان في الصين".
¹²⁶ منظمة العفو الدولية ومنظمات غير حكومية أخرى، "حول الاتحاد الأوروبي والصين وحقوق الإنسان" (13 مارس/آذار 2019)، "حول قمة الاتحاد الأوروبي والصين 2018"، و "حول قمة الاتحاد الأوروبي والصين" (22 مايو/أيار 2017).

5. توصيات

تُظهر نتائج هذا التقرير¹²⁷ أن لدى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء مجموعة من الممارسات الجيدة التي يمكن أن تستند إليها لزيادة الدعم والحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان في سائر أنحاء العالم. بيد أن التحديات المنهجية والنقاشات الداخلية تعني أن أداء الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء لا يزال أدنى من إمكاناتها في السعي إلى اعتماد سياسة متماسكة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان. ولا تزال هناك ثغرات في تنفيذ التزامات الاتحاد الأوروبي، بينما تقصّر أطر السياسات الحالية عن التصدي للتحديات الراهنة. وتشير نتائج التقرير إلى أن المزيد من العمل سيكون أمراً أساسياً في إدماج طائفة من الإجراءات والأدوات والصكوك المتوفرة لديه في رؤية استراتيجية أوسع لكيفية دعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

إن السبيل الوحيد للمضي قدماً لمواجهة التحديات الناشئة بسرعة التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان اليوم يتمثل في إقدام الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على تبني منهج أكثر استراتيجيةً وظهوراً وابتكاراً، وموجّهاً نحو إحداث تأثير لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز عملهم المهم.

وسيتطلب هذا الأمر من الاتحاد الأوروبي تطوير استراتيجية عالمية تبيّن ردّها على التحديات المتزايدة التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في العالم بأسره. كما سيتطلب منه المضي قدماً بهذه الاستراتيجية، إلى جانب الاستراتيجيات القطرية المنفردة المصمّمة لملاءمة ظروف محددة في كل بلد ثالث.¹²⁸

إن هذا المنهج الثنائي الجانب سيوضح ارتباط الإجراءات الفردية لدول الاتحاد الأوروبي بالأهداف الأوسع لدعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وسيقطع شوطاً بعيداً على طريق التصدي لبعض النواقص الرئيسية في سياسات الاتحاد الأوروبي. وتشمل هذه الإجراءات:

- تبني استراتيجية لربط بواعث القلق المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان بالتيار العام في مختلف مجالات سياسة الاتحاد الأوروبي، وتعزيز قدرات التخطيط في الحالات الطارئة للاتحاد وردوده على أزمات حقوق الإنسان؛
- ضمان أن تكون أعمال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء مرئية للمدافعين عن حقوق الإنسان، بهدف

¹²⁷تستند هذه التوصيات إلى البحث الخاص بهذا التقرير، وتبني على مجموعة كبيرة من التوصيات الدائمة لمنظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات غير الحكومية بشأن تنفيذ المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان. انظر توصيات منظمة العفو الدولية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان المقدمة إلى رئاسات إستونيا وبulgaria والنمسا، 29 مايو/أيار 2017، انظر الرابط:

https://amnestyeu.azureedge.net/wp-content/uploads/2018/10/Letter_trio_of_presidencies_on_HRD_recommendations_Estonia.pdf

من المنظمات غير الحكومية، بيان عام مشترك بشدد دعم الاتحاد الأوروبي للمدافعين عن حقوق الإنسان: مقترحات المجتمع المدني لخطة عمل الاتحاد الأوروبي الجديدة بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية"، 12 ديسمبر/كانون الأول 2014، على الرابط:

https://amnestyeu.azureedge.net/wp-content/uploads/2018/10/Intensifying_the_European_Union_support_to_human_rights_defenders.pdf

من المنظمات غير الحكومية، "بيان مشترك بشأن استنتاجات الاتحاد الأوروبي في الذكرى العاشرة لصدور المبادئ التوجيهية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان"، 13 يوليو/تموز 2014، على الرابط:

https://amnestyeu.azureedge.net/wp-content/uploads/2018/10/030714_JOINT_STATEMENT_ON_THE_EU_CONCLUSIONS_ON_THE_10TH_ANNIVERSARY_OF_GUIDELINES_ON_HRDs.pdf

NES ON HRDs joint public statement.pdf؛ منظمة العفو الدولية، "بعد مرور عشر سنوات: يتعين على الاتحاد الأوروبي تعزيز عمله بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان"، 13 يونيو/حزيران 2014، على الرابط:

https://amnestyeu.azureedge.net/wp-content/uploads/2018/10/B1587_HRD_Guidelines_anniversary_en.pdf

¹²⁸انظر مثلاً، الاستراتيجية المحلية للاتحاد الأوروبي تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان في كل من أفغانستان: https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/170115_final_eu_local_strategy_for_hrd_in_afghanistan.pdf

؛ نيبال:

http://www.europarl.europa.eu/meetdocs/2009_2014/documents/droi/dv/201/201101/20110110_053euquidlinesonhrdnepal_en.pdf

df تركيا: https://www.avrupa.info.tr/sites/default/files/2016-11/EU_local_strategy_on_HRD_draft_07012011_L-EN.pdf

- تحقيق الشفافية وقابلية التنبؤ، وفوق ذلك كله تأثير تلك الأعمال؛
- جعل الممارسات الجيدة ممنهجة، وتنمية مناهج مبتكرة وقابلة للتكيف للمدافعين عن حقوق الإنسان في مواجهة التحديات المتغيرة بسرعة.
- وبهدف تحقيق سياسة فاعلة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان بروح المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي، فإن مجموعتي التوصيات التالية موجّهة نحو:
- تحسين مستوى عمل الاتحاد الأوروبي الراهن لدعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- المضي إلى ما هو أبعد من السياسات والممارسات المكرّسة للوصول إلى منهج أكثر تكيفاً وإبداعاً لدعم وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

5.1 تحسين مستوى العمل الحالي للاتحاد الأوروبي

على المستوى العالمي، يتعين على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء القيام بالآتي:

- إصدار استنتاجات سنوية لمجلس الشؤون الخارجية بشأن عمل الاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان في سياسته الخارجية. وتوضّح مثل هذه الاستنتاجات الدعم السياسي للمدافعين عن حقوق الإنسان من قبل الاتحاد الأوروبي على أعلى المستويات، وتوفر رؤية استراتيجية تبيّن كيف سيقوم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بدعم المدافعين عالمياً في ضوء التحديات المتزايدة لعملهم.
- ضمان أن ينظر مجلس الشؤون الخارجية بصورة منهجية في أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان عند مناقشة وإصدار الاستنتاجات المتعلقة بالأوضاع في البلدان الثالثة، بما في ذلك التصدي لأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان في الاستراتيجيات المتعلقة بالبلدان المنفردة والمناطق.
- التصدي الفعال لانعدام وحدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان، وذلك بهدف تحسين مستوى العمل المشترك بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان:
 - النظر في كيفية صِدِّ محاولات البلدان الثالثة الرامية إلى تقسيم جهود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء المتعلقة بحقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان؛
 - تطوير استراتيجيات حول كيفية استخدام التباينات بين الدول الأعضاء لإحداث تأثير من خلال تفاعل الأعمال والمواقف الثنائية والمشاركة؛
 - ضمان أن تكون أعمال ومواقف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء مكتملة لبعضها بعضاً، وأن تعكس أعمال ومواقف الدول الأعضاء المبادرات المتفق عليها بشكل مشترك على مستوى الاتحاد الأوروبي.
- خلق آليات عمل لوضع الاندماج في التيار العام موضع الممارسة العملية. وإنشاء مراكز تنسيق واتصال منتظمة بين المؤسسات الأوروبية وبين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على أعلى المستويات السياسية، وذلك لضمان منهج التيار العام السائد بشأن حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان في كل بلد ثالث. وبموازاة ذلك، يتعين على الفريق العامل المعني بحقوق الإنسان التابع للمجلس مراجعة، وتحديث عمله المتعلق بإدماجه في التيار العام للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي رداً على التحديات العالمية الناشئة، مع التركيز على تعزيز وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.
- استخدام قنوات متعددة الأطراف لحقوق الإنسان لإحداث تأثير من أجل المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك باستخدام توصيات آلية الاستعراض الدوري الشامل، للدعوة إلى التصديق على المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان، ونقل أجزاء من عمل الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان إلى المستويات الإقليمية، والمتعددة الأطراف، كي تكمل الاتصالات الثنائية عندما تكون القنوات على المستوى القطري مغلقة.

على مستوى البلدان الثالثة، يتعين على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء القيام بالآتي:

- تطوير استراتيجيات موجّهة نحو تحقيق النتائج على المستوى القطري لعمل الاتحاد الأوروبي من أجل المدافعين عن حقوق الإنسان، وضمان أن يكون عمل الاتحاد الأوروبي مصمماً ليلتئم الظروف القطرية الخاصة. وينبغي أن تبيّن هذه الاستراتيجيات، من جملة أمور أخرى، الخطوات التالية:

- تعزيز وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- ضمان خلق بيئة آمنة وتمكينية شاملة؛
- دعم قضايا حقوق الإنسان التي يثيرها المدافعون عن حقوق الإنسان.
- إجراء تقييم منتظم لتأثير عمل الاتحاد الأوروبي لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، بناءً على مقاييس محددة بوضوح، ومنها الظهور للعيان والتأثير والتغذية الراجعة من المدافعين عن حقوق الإنسان.
- موازنة كل العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي في البلدان الثالثة مع عمله المتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز عملهم. وينبغي تبني عمل الاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين في كافة المجالات الأخرى للعمل الخارجي للاتحاد ذات الصلة بالبلد الثالث، ومنها مساعدات التنمية ودعم قطاع العدالة أو إصلاح القضاء/الشرطة، وبعثات مراقبة الانتخابات ومناقشات الشؤون القانونية. ويجب إقامة توازن بين دعم الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والآليات الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان، وبين العلاقة النقدية المستمرة مع السلطات في البلدان الثالثة.

مجالات القلق الرئيسية

- تعزيز جهود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بشأن مراقبة المحاكمات عن طريق:¹²⁹
 - العمل بشأن المتابعة المنهجية والاستراتيجية لمراقبة المحاكمات، بما يشمل إدراج منع الوصول إليها أو الكشف عن نتائج المراقبة في المواقف المعلنة والحوار السياسي وغيره من أشكال عمل الاتحاد الأوروبي؛
 - زيادة الظهور المرئي لعملية مراقبة المحاكمات من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، ونتائجها؛
 - تبني مسارات عمل بديلة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تجري محاكمتهم، عندما تتعذر مراقبة المحاكمات.
- جعل ردود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على القوانين التي تفرض قيوداً غير واجبة على عمل المدافعين عن حقوق الإنسان أمراً منهجياً. وينبغي أن يشمل ذلك توجيهات صريحة لجميع موظفي الاتحاد والدول الأعضاء فيه بتحديد بواغث القلق الرئيسية لحقوق الإنسان في القوانين المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية أو المجتمع المدني، والعمل بشكل حقيقي مع البلدان الثالثة رداً على مثل تلك القوانين. ويجب أن يكفل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء توفر موارد كافية لإجراء تحليل قانوني معمق للتداعيات العملية للقوانين المقيدة في البلدان الثالثة.
- تعزيز التفكير الاستراتيجي والسياسات الملموسة بشأن كيفية رد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء عندما يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان عمليات انتقام بسبب عملهم مع الاتحاد الأوروبي، بما يتماشى مع الالتزامات الواردة في الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية لعام 2012.
- إدماج التزامات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان في التوصيف الوظيفي لجميع موظفي "خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي" والوفد الأوروبي وممثلي الدول الأعضاء، بحيث يكون مكملاً لمراقبة وتقييم الأنشطة من أجل المدافعين عن حقوق الإنسان. والهدف هو ضمان مقارنة منهجية بشأن المدافعين، مع تجنب المقاربة التي تقوم على الشخص وتقليل آثار تبدل الموظفين إلى الحد الأدنى.
- وضع إطار للدأب الواجب لتمكين الاتحاد الأوروبي من العمل بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال إيجاد توازن موضوعي بين التأثير المحتمل والمخاطر على المدافعين عن حقوق الإنسان. وهذا يجب أن يستثني أي انسدادات غير واجبة ومناقشات "غير ضارة" مضللة حول التأثير العكسي المحتمل لعمل الاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان و/أو علاقات الاتحاد مع بلدان ثالثة محددة.

التواصل والوجود المرئي

- يتعين على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه القيام بالآتي:
- وضع استراتيجية تواصل عامة عالمية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، مع إرشادات ومقاييس واضحة لما يلي:
- المضمون الرئيسي، من قبيل استخدام مصطلح "المدافعون عن حقوق الإنسان"، واسم

¹²⁹ لظر منظمة العفو الدولية، دليل المحاكمة العادلة، الطبعة الثانية (رقم الوثيقة: POL 30/002/2014) 9 أبريل/نيسان 2014، على الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/documents/POL30/002/2014/ar/>

- الشخص المعني، وتوصيات الاتحاد الأوروبي بشأن الحالات الفردية، وأوضاع حقوق الإنسان في البلد الثالث؛
- المستوى الذي تصدر عنه البيانات - محلي، ناطق رسمي، الممثل الأعلى/نائب الرئيس و/أو بالتعاون مع الدول المتشابهة في التفكير، والمنظمات الإقليمية و/أو الدولية؛
- الاتساق في البيانات داخل البلد الثالث وبين شتى البلدان الثالثة بدون الاستسلام لمنهج القاسم المشترك الأدنى؛
- تنسيق البيانات على المستوى المحلي ومستوى المقر الرئيسي، والمستوى المتعدد الأطراف، وبين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، وبين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية أو الدولية أو غيرها من الدول المتشابهة في التفكير؛
- اتخاذ خطوات لزيادة احتمال وصول البيانات إلى جمهورها المستهدف وتحقيق التأثير المرغوب، بما في ذلك توزيعها وترجمتها إلى اللغات ذات الصلة.
- تحسين مستوى الظهور المرئي وإمكانية الوصول إلى التزامات الاتحاد الأوروبي وقنوات الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك نشر وترجمة المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى توفر صلات وصل خاصة بحقوق الإنسان أو المدافعين عن حقوق الإنسان على المواقع الإلكترونية لوفد الاتحاد الأوروبي.
- ضمان توفر قدرات كافية وتفكير استراتيجي بشأن كيفية زيادة الظهور المرئي للمدافعين عن حقوق الإنسان وعمل الاتحاد الأوروبي من أجل المدافعين، وذلك من خلال وسائل الاتصال الاجتماعي المستهدفة.

5.2 المضيُّ قُدماً إلى ما بعد السياسات والممارسات المكرّسة

تدعو منظمة العفو الدولية الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء إلى البناء على المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان وعلى الممارسات الجيدة لاعتماد منهج طموح ومبتكر لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز عملهم.

على المستوى العالمي، يتعين على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه القيام بالآتي:

- العمل على مواجهة الشد العكسي الحالي الرامي إلى إضعاف الإطار الدولي لحقوق الإنسان على المستوى المتعدد الأطراف (بما في ذلك تعريف "المدافع عن حقوق الإنسان) والتأكيد على عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزؤ واعتماد بعضها على بعض، والبحث عن تحالفات مع الدول ذات التفكير المشابه في هذا الصدد.
- إعادة التأكيد علناً على دعم المدافعين عن حقوق الإنسان في السياسة الأوروبية الداخلية والخارجية، وفي البيانات المشتركة للاتحاد الأوروبي مع البلدان الثالثة.¹³⁰ ويتعين على الاتحاد الأوروبي الاعتراف الصريح بشرعية المدافعين عن حقوق الإنسان ودعم عملهم، والاعتراف بإسهامهم في تعزيز حقوق الإنسان.

على المستوى العالمي والبلدان الثالثة:

- زيادة التشاور مع المدافعين عن حقوق الإنسان، ليس على المستوى المحلي في البلدان الثالثة فحسب، وإنما على مستوى سياسي أعلى في الفرق العاملة التابعة لمجلس أوروبا بالمناطق الجغرافية، في اللجنة السياسية والأمنية ومجلس الشؤون الخارجية.
- البحث عن قنوات عمل حقيقي للاتحاد الأوروبي، حتى عندما تكون القنوات الرسمية للحوار مغلقة.
- تعيين شخص له دور رئيسي في خدمة العمل الخارجي الأوروبية لبيان ونشر الممارسات الجيدة، وتنمية الإبداع في عمل وفود خدمة العمل الخارجي الأوروبية والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بشأن

¹³⁰ انظر مثلاً، "المكسيك والاتحاد الأوروبي يؤكدان من جديد على التزاماتهما بحقوق الإنسان"، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2018، على الرابط: https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/52888/mexico-and-european-union-reaffirm-their-commitment-human-rights_en; "دان الاتحاد الأوروبي والمكسيك بشدة جميع الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين. وقد أكد كلا الجانبين على التزامهما الثابت بالتصدي للتهديدات التي يواجهانها، وضمان قدرتهما على الإيفاء بعملهما باستقلال تام. وفي هذا السياق، اتفق الاتحاد الأوروبي والمكسيك على أهمية ضمان أن تغطي الآليات الخاصة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم من الأشخاص الضعفاء بالموارد الكاملة، وأن تكون فعالة وموثوقة."

المدافعين عن حقوق الإنسان على نطاق أوسع.

على مستوى الدول الثالثة:

- توسيع نطاق الممارسات الجيدة للوصول إلى المدافعين عن حقوق الإنسان في المناطق باستخدام القنصليات أو الزيارات للمشاريع التنموية كنقاط دخول. وينبغي استكشاف كيف يمكن لهذه المبادرات وغيرها أن تحقق التأثير الأفضل، بما في ذلك بإضفاء الطهور المرئي على المدافعين عن حقوق الإنسان في المناطق النائية أو بالقيام بمراقبة المحاكمات.
- استكشاف وسائل بديلة لتعزيز حقوق الإنسان وعمل المدافعين عن حقوق الإنسان في البلدان الثالثة، ومن بينها الفعاليات الثقافية والمسيرات ووسائل التواصل الاجتماعي والجوائز - وهي مبادرات يمكن أن تضفي ظهوراً مرئياً وشرعية على المدافعين عن حقوق الإنسان وعمل الاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين.

مجالات القلق الرئيسية

- وضع استراتيجية ملموسة لتحقيق تأثير الاتحاد الأوروبي على المدافعين عن حقوق الإنسان الذين لديهم بواعث قلق متقاطعة ويواجهون تحديات ومخاطر محددة نتيجة لذلك. وينبغي أن يشمل هؤلاء المدافعات عن حقوق الإنسان وأفراد مجتمع الميم، والسكان الأصليون المدافعون عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى المدافعين الذين يعملون بشأن قضايا ذات صلة بالأرض والمناطق والبيئة أو العمل التجاري وحقوق الإنسان. ولتحقيق تأثير حقيقي على مثل هؤلاء المدافعين ينبغي ربط المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان بسياسات الاتحاد الأوروبي الحالية بشأن حقوق المرأة، وحقوق مجتمع الميم، والعمل التجاري وحقوق الإنسان، وحقوق السكان الأصليين وغيرها من السياسات المتعلقة بجماعات محددة مستهدفة.
- تعزيز رد الاتحاد الأوروبي من أجل المدافعين عن حقوق الإنسان في أزمات ونزاعات حقوق الإنسان:
 - تطوير استراتيجيات لتحديد ما إذا كانت الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان تشكل مؤشراً على أزمات ناشئة أوسع؛
 - تكثيف الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان في بلدان الأزمة والنزاع لتلبية احتياجاتهم الناشئة؛
 - زيادة قدرات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء على توفير الحماية في هذه الظروف، وتلبية العدد الكبير من المطالب المتعلقة بنقل أماكن الإقامة؛
 - ضمان القدرة على تقديم الدعم السياسي والمالي وغيره من أشكال الدعم المستمر للمدافعين عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني في الأزمات الطويلة الأمد.
- وضع استراتيجيات ملموسة لحماية وتعزيز المدافعين عن حقوق الإنسان في المنفى و/أو الشتات نتيجة لأزمات أو نزاعات حقوق الإنسان - بما في ذلك تلبية الاحتياجات والتصدي للتهديدات التي تواجه المدافعين وعائلاتهم في الشتات في أوروبا.
- ضمان جهوزية الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء جاهزة للتصدي للمخاطر الخاصة التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يحملون جنسية مزدوجة و/أو المدافعين الذين يواجهون خطر الإعادة القسرية.
- تخصيص الموارد اللازمة للتصدي للمعلومات المضللة وحملات التشهير ضد المدافعين عن حقوق الإنسان على الانترنت وفي الواقع. ويمكن أن يشمل ذلك إنشاء منصات مكرّسة على الانترنت، بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي وغير ذلك من استراتيجيات الاتصالات الهادفة إلى فضح المعلومات المضللة، وتعزيز الروايات المضادة المتعلقة بأهمية المدافعين عن حقوق الإنسان.
- رفع قدرة الاتحاد الأوروبي على التصدي للرقابة الرقمية التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك في الحد الأدنى بضمان أن يكون موظفو الاتحاد الأوروبي مجهّزين بقنوات آمنة وحديثة للاتصال بالمدافعين، وحاصلين على تدريب منتظم في مجال الأمن الرقمي.

منظمة العفو الدولية حركة
عالمية لحقوق الإنسان عندما
يقع ظلم على أي إنسان فإن
الأمر يهمنا جميعاً.

انضم إلى المحادثة

اتصل بنا

www.facebook.com/AmnestyArabic



AmnestyAR@



info@amnesty.org



mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500



الدفاع عن المدافعين عن حقوق الإنسان؟

تقييم عمل الاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان

في شتى أنحاء العالم، ثمة أشخاص يرفعون أصواتهم ويعملون من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، وكثيراً ما تتعرض سلامتهم أو حريتهم أو حياتهم للخطر بسبب ذلك. وغالباً ما يوصف هؤلاء المدافعون عن حقوق الإنسان بأنهم "مجرمون" أو "عملاء أجنبي" أو "إرهابيون" أو أنهم يشكلون تهديداً "للتنمية" أو "القيم التقليدية". ويتعرض العديد منهم لانتهاكات الحقوق نفسها التي يدافعون عنها ويواجهون المضايقة والترهيب والمحاكمة الجائرة والسجن. كما يتعرض بعضهم للتعذيب أو القتل أو الاختفاء القسري.

وقد سنّت العديد من الدول قوانين مقيّدة لإسكات أصوات المدافعين عن حقوق الإنسان وقمعهم، والاعتداء على المجال المدني الذي يعملون فيه. وثمة دول أدارت ظهرها للالتزامات السابقة للمنظومة الدولية لحقوق الإنسان؛ بل شكّكت في تعريف المدافع عن حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه ازدادت التحديات المتعلقة بقضايا محددة لحقوق الإنسان وتلك التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان العاملين بشأنها. وتشكل التهديدات الخاصة بوسائل التواصل الاجتماعي، وحملات التشهير والمراقبة، واقعاً يومياً للمدافعين عن حقوق الإنسان في سائر أنحاء العالم. وتتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان، بالإضافة إلى أولئك الذين يعملون من أجل حقوق مجتمع الميم، والسكان الأصليين، واللاجئين والمهاجرين، لمخاطر كبرى ومتداخلة. في هذا العالم المتغير ندعو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، أكثر فأكثر، إلى القيام بدور قيادي في مجال حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان. إذ أن الصفة العالمية للاتحاد الأوروبي، إلى جانب النطاق الواسع للسياسات والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان، تعني أن الاتحاد يستطيع أن يمارس تأثيراً كبيراً من خلال علاقاته ببلدان ثالثة ودوره في المنتديات المتعددة الأطراف.